تقرير خاص بتقصي الحقائق
حول أحداث الهجرة غير القانونية

أحداث سبتة ومليلية خلال خريف 2005

المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان

تقرير خاص بتقصي الحقائق
حول الأحداث المرتبطة بالهجرة غير القانونية

أحداث سبتة ومليلية خلال خريف 2005

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

محتويات التقرير

تقديم 5

الجزء الأول : دواعي إنشاء اللجنة 9

1) وضعية صعبة 9
2) سبتة ومليلية : سراب جذاب 10
3) وقائع وملابسات 11
4) المغرب والسياق العام للهجرة غير القانونية 12
5) أحد انشغالات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 13
6) اللجنة : إجراء عملي 14
7) نواقص في مهمة اللجنة 15

الجزء الثاني : بوادر مأساة معلنة 17

1) المغرب آخر حدود جنوب فضاء "شنغن" 17
2) الهجرة غير القانونية : رحلة طويلة 19
3) مدينة وجدة : ملتقى ترحال اتسم دائما بروح التسامح قبل وقوع الأحداث 19
4) الطرق المتبعة من قبل المهاجرين الأفارقة 20
5) ظاهرة تطال مجموع التراب الوطني مع ضغط خاص على المنطقة الشرقية 21

الجزء الثالث : سياق الأحداث المأساوية وانعكاساتها 23

1) العبور عنوة ممارسة مستعملة قبل أكتوبر 2005 23
2) ظروف وفاة 14مهاجر غير قانوني في أكتوبر 2005 24
3) طريقة تصرف جديدة 25
4) ما هي الأسباب التي أوصلت إلى هذه الوضعية ؟ 25
5) ظروف عيش غير إنسانية 26

الجزء الرابع : ظروف طرد وإرجاع المهاجرين السريين إلى بلدانهم 28
1) مسألة الطرد 28
2) الإرجاع إلى البلد 30

الجزء الخامس : مسألة اللاجئين 32
1) خلل وظيفي وارتباك على مستوى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 32
2) ضرورة وجود آلية مشتركة للمتابعة 33

الجزء السادس : تحفظات وانشغالات 35
1) غياب الجانب الإنساني بشكل شبه تام 35
2) خطر خفي يتعلق بكراهية الأجانب 36
3) انعكاسات الأحداث على صورة المغرب 36

الجزء السابع : خلاصات 38

الجزء الثامن : توصيات 40

تـقـديـــم

لا يمكن أن تختزل الهجمات المكثفة على أسوار الأسلاك الشائكة المحيطة بمدينتي سبتة ومليلية في مجرد مسألة أمنية لا غير. إن تلك الأسوار ليست حواجز للمراقبة فحسب، بل هي علامة من علامات التباين الكبير في التنمية بين منطقتين غير متساويتين. فهي تبرز الهوة الفاصلة بين القطبين الأكثر تفاوتا من الناحية الاقتصادية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ككل بل وحتى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

إن الهجمات المكثفة على هذه الأسوار، وردود الأفعال التي نتجت عنها، لا يمكن أن تختزل في مجرد حوادث طارئة، بل إنها تشكل بوادر فشل اتفاقيات "لومي" وكذا إعلان برشلونة الذي نعيش ذكراه العاشرة.

كما لا يمكن أن تقع مسؤولية تلك الهجمات وتدبيرها على المغرب بمفرده أو إسبانيا. فهي تهم العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بين الشمال والجنوب، بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية. وعليها أن تسائلنا جميعا، نظرا لما تخفيه من ويلات ومآس : مثل الفقر والمجاعة والنزاعات المسلحة وغياب آفاق مستقبلية لسكان أغلب البلدان الإفريقية.

فإذا كانت أحداث سبتة ومليلية أحداثا مؤلمة، فإن التغاضي عن الأسباب الحقيقية لنمو مثل هذه المآسي يعتبر خطأ غير مقبول.

ويتمثل جوهر المشكل في التفاوت على مستوى النمو بين قارتين متجاورتين. إن التفاوت الصارخ والفقر المدقع ليشكلان الأسباب الرئيسية للهجرة غير القانونية الواردة من نيجيريا ومالي والسنغال وبلدان أخرى. إن المغرب، الذي له مشاكله الخاصة، وله من أبناءه من يطمحون إلى الهجرة، ليس سوى حلقة في سلسلة لا يتحكم فيها إلا من حيث قدرته على ضمان حرية التنقل أو منعها فوق ترابه الوطني.

إن إسبانيا وإيطاليا اللتان كانتا في الماضي بلدين مصدرين للهجرة، أصبحتا اليوم تشكلان، وبالنظر لموقعهما الجغرافي، ليس فقط وجهة للمهاجرين، بل برج مراقبة لأوروبا التي تعمل على غلق حدودها الجنوبية. ويعتبر الوضع في شمال المغرب مشابها لما هو عليه في مدينة "تخوانا–Tijuana" في المكسيك نظرا لقربها من مدينة "سان دييغو San Diego" الأمريكية مع وجود الفرق التالي : كون الناتج الإجمالي المحلي الإسباني لكل فرد يضاعف خمسة عشر مرة الناتج الإجمالي المحلي في المغرب، في حين أن الفرق بين الولايات المتحدة والمكسيك على هذا المستوى لا يتعدى ستة أضعاف.

وحسب إنيكو موري، وهو باحث إسباني في الاقتصاد الدولي، توجد " في العالم بأسره، أربعة حدود أخرى فقط تعاني من تباين يفوق الاختلاف الموجود بين المغرب

وإسبانيا. غير أن كل هذه الحدود تتعلق بدول لا تتوفر على إحصائيات موثوق منها ودقيقة ولا تخضع للمعايير المحاسباتية الدولية. وبعبارة أخرى، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الإحصائيات الموثوق منها فقط، فإن الحدود المغربية الإسبانية تكون هي الأكثر تفاوتا في العالم".

وفي ظل هذه الظروف، فإن الهجوم على سبتة ومليلية ليس بالأمر الغريب، بل الغريب هو كيف تبقى هذه الأسوار صامدة. فمن الأكيد أنه دون مساعدة وإرادة الدولة المغربية ما كان لهذه الأسوار أن تصمد ولو أسبوعا واحدا. وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن المغرب لم يكن في يوم من الأيام يقوم بدور الدركي بالنسبة للدول الأوربية، وإنما هو معني بالتصدي لجميع أشكال الهجرة غير القانونية من منطلق حماية أمنه الداخلي ضد كل أشكال الجريمة العابرة للحدود وأيضا لأنه يساهم في حفظ الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما فيما يتعلق بالحدود الأمريكية المكسيكية، حيث الهوة الاقتصادية تقل عن نصف ما هي عليه بين المغرب وإسبانيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجند منذ فترة طويلة كل الإمكانيات لإيقاف تدفقات المهاجرين غير القانونيين ، حيث عملت كل ما في وسعها لمواجهة الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود بأي شكل كان. وتستعمل الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك وسائل أمنية مختلفة من أجل حماية حدودها: اللجوء إلى وسائل إلكترونية بشكل مكثف، كهربة الحواجز، الاستعانة بخدمات مدنيين مسلحين يتولون المراقبة بشكل تطوعي. وتسجل أحيانا حوادث مأساوية دون أن يثير ذلك ضجة مثل الضجة التي تعرض لها المغرب في شهر نونبر من سنة 2005.

إن الإشارة إلى هذه الأمثلة لا يقصد منها إعفاء المغرب من مسؤولياته، بل تهدف إلى فضح الازدواجية في التعامل مع الموضوع حسب المنطقتين المذكورتين، وإبراز النفاق تجاه حماية كرامة المهاجرين البوليفيين أو السلفادوريين أو الكوبيين، علما بأن من ينجح منهم في الوصول إلى التراب الأمريكي يجد نفسه في مواجهة أحد أنظمة الهجرة الأكثر صرامة وتشددا في العالم. وهو ما تم تسجيله مؤخرا بمناسبة المظاهرات الكبيرة للمهاجرين غير القانونيين لأمريكا اللاتينية والذين يقدر عددهم بإحدى عشر مليون شخص، والذين فقدوا الأمل في تسوية وضعيتهم.

إن المثال الأمريكي يجب أن يكون دالا بالنسبة للأوربيين، بحيث يفيد بأن الاعتماد على السياسة الأمنية وحدها يعتبر ضربا من ضروب الخيال. وإذا كان معلوما أن البعد الأمني، ولو أنه ضروري، لا يمكن الاعتماد عليه وحده لحل المشكل لكون هذا الأخير ضخم ومتعدد العوامل، فبإمكان المقاربة الأمنية تأجيل المشكل وإرجائه إلى وقت آخر،

وبإمكانها كذلك نقله كما هو الشأن حاليا بالنسبة لموريتانيا، إلا أنها تبقى واحدة من بين مجموعة تدابير ووسائل أخرى تعتبر ضرورية، لدرجة تصبح المسألة الأمنية، دون توافرها، غير مجدية بل ومحملة بالعديد من المخاطر.

فلا محيد إذن عن إعادة النظر في المقاربة الأمنية المعتمدة لحد الآن، وضرورة الانتقال إلى تبني وتطبيق مقاربة شمولية وشراكة حقيقية بين البلدان الأصلية والدول الأوروبية المستقبلة، وبلدان العبور بطبيعة الحال، والتي يعتبر المغرب أهمها.

إن معالجة القضية على المستوى الدولي لا ينبغي أن تحرم المغرب، كبلد ذي سيادة، من حقه في استعمال إمكانياته لفرض احترام سيادته على أراضيه. ولا يمكن بأي شكل من الأشكال التفاوض حول استقلالية القرار السياسي المغربي. إن انخراط المغرب، الذي له مصالحه الخاصة في أوروبا وإفريقيا، في سياسة شاملة، لمن شأنه تمكينه من تحقيق التوازن بين هذه المصالح المتشعبة.

إن الضغوطات الأوروبية لا ينبغي أن تؤدي إلى المساس بالسياسة المغربية في إفريقيا، كما أن انعدام الصرامة لدى بعض الدول لا يجب أن يضر بالعلاقات بين المغرب وأوروبا.

من المعلوم أن شمال المغرب لم يكن يوما من الأيام الوجهة النهائية للمهاجرين الأفارقة، كما أن منطقة "با دوكالي" بفرنسا لا تشكل الوجهة النهائية للمهاجر الأفغاني، مثلا، المتوجه إلى لندن عبر بحر المانش. فالمغرب، وبما لديه من مرشحين للهجرة غير القانونية، لا تتوفر فيه الإمكانيات الكافية لاستقبال مهاجرين من بلدان أخرى، إذ لا تتوفر فيه لا فرص الشغل ولا الثروات اللازمة. وحتى وقت قريب، كانت الجزائر تغض الطرف عن العبور إلى المغرب عبر ترابها. فهي لا تكتفي بتعمد عدم إغلاق حدودها من الغرب ومن الجنوب، بل تتغاضى عن وجود أفواج المهاجرين في وضعية غير قانونية والذين يتوجهون نحو المغرب. فلن نجانب الصواب إذا قلنا إن الجزائر لا تتوانى عن توظيف مسألة الهجرة غير القانونية بهدف خلق مشاكل للمغرب.

لقد مكنت أعمال قام بها باحثون مغاربة من رسم الخريطة الجغرافية التي يتبعها المهاجرون القادمون من إفريقيا جنوب الصحراء، فهم يمرون أساسا عبر الحدود المالية–الجزائرية أو النيجيرية–الجزائرية عبر "أكادس". هذه الطريق تصل إلى تمنراست "مما يمكن المرشحين للهجرة السرية من العمل في الحقول والواحات أو القرى الصغرى في مجال الحفر والبناء والرصاصة وخدمات أخرى تكون في بعض الأحيان لفائدة الجماعات المحلية، أي الدولة. ويكون الهدف بالنسبة لهؤلاء المهاجرين هو جمع بعض المال للدخول إلى المغرب، وبالضبط إلى مدينة وجدة عن طريق "مغنية"، المدينة المجاورة للحدود الجزائرية".

لقد أصبح لمرور المهاجرين غير القانونيين عبر الجزائر شهرة عالمية، حيث أصبح يستقطب مرشحين للهجرة من قارات أخرى. وهكذا لم يعد غريبا مشاهدة مهاجرين قادمين من الهند وباكستان وبنغلاديش ليحطوا بـ"باماكو" حيث تقوم المافيا المحلية باحتضانهم.

وهو ما يؤكد على ضرورة معالجة مشكل الهجرة غير القانونية على الصعيد الإقليمي، حيث يتعين على كل بلد أن يتحمل مسؤولياته في هذا المجال. فالمغرب لا يمكن أن يترك صورته تتعرض للتشويه على الصعيد الإفريقي. ولا يمكن له أن لا ينتبه إلى أن هذا المشكل سيشكل قيمة مضافة بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية التي تسعى جاهدة إلى افتعال مشاكل للمغرب مع أصدقائه الأفارقة التقليديين. وللدافع إلى ذلك خلفية، هي مسألة الصحراء المغربية.

فينبغي على أوربا، المعني الأول بالأمر، أن تتبنى إستراتيجية عامة لإشكالية الهجرة غير القانونية. فالمغرب، يمكن، بل يجب أن يأخذ كل المكانة التي يستحقها ضمن هذه الإستراتيجية، والتي يجب أن لا تختزل في دور مراقب أو حارس للحدود. فأوروبا، وخاصة دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، يجب أن تساعد المغرب خصوصا، ودول المغرب العربي عموما، على أن تصبح قوى إقليمية. وهذا ليس إيثارا، إنه أكثر من مصلحة مشتركة، بل إنه ضرورة جيو–استراتيجية.

الجزء الأول
دواعي إنشاء اللجنة

1) وضعية صعبة

إن صور المهاجرين غير القانونيين الأفارقة وهم يغيرون على أسوار الأسلاك الشائكة التي تحيط بسبتة ومليلية على الساحل المغربي في خريف سنة 2005 كانت بمثابة عدسة مكبرة للواقع المأساوي المعاش من طرف الأفارقة الراغبين في الهجرة. وتضاف إلى هذه الرؤيا الكابوسية، الصورة التخيلية الخادعة لـ " أوروبا المحاصرة".

وإذا كانت هذه الأحداث تبدو، كحصيلة ظرفية، بمثابة نتيجة لتدبير سيء من قبل المغرب وإسبانيا، فإنها في الواقع تبقى نتيجة هيكلية لإرادة الدول الأوروبية في معالجة مشكل المهاجرين الذين يريدون الوصول إلى أراضيها.

وفي جميع الأحوال، فإن هذه الأحداث تعتبر نتيجة لتقوية التعاون بين الشرطة والجيش، وتعزيز سياسة "اتفاقات إرجاع المهاجرين" وجميع المشاريع الحديثة للاتحاد الأوروبي فيما يخص موضوع الهجرة واللجوء.

فالمغرب، بالإضافة إلى مواطنيه المرشحين للهجرة، أصبح مكانا لعبور العديد من المرشحين للهجرة القادمين من بلدان إفريقية أو غيرها. وبفضل تاريخه وموقعه الجغرافي، فإن بلدنا أصبح نهاية الحدود الجنوبية لفضاء "شنغن". فهو يشكل، بالإضافة إلى مضيق جبل طارق ومدينتي سبتة ومليلية مكانا للعبور بين أوروبا المنيعة وإفريقيا اليائسة.

إن هذه الهجمات، وظروف تطورها وكيفية معالجتها من طرف السلطات المغربية والإسبانية توضح بشكل كاريكاتيري عواقب المقاربة الأمنية الضيقة التي اختارت من خلالها أوروبا معالجة مسألة الهجرة. ويجد المغرب نفسه، وبالرغم عنه، حارسا مجبرا للحدود الجنوبية لفضاء " شنغن".

إن لاختيار أوروبا سياسة قمعية متشددة، سواء بالنسبة للهجرة القانونية أو بالنسبة لحماية اللاجئين، ثمن معنوي ترفض أوروبا أن تؤديه. فهي لا تجهل نتائج صرامتها سواء بالنسبة للمهاجرين أو بالنسبة للدول المجاورة للاتحاد الأوربي والتي تجد نفسها مجبرة على أن تلعب دور حارس الحدود.

وبالرغم من التزاماتها الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق اللاجئين، تمارس الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ضغوطات كبيرة على دول العبور، مثل المغرب، لاتخاذ جميع الإجراءات لمراقبة وصد وطرد وإرجاع المهاجرين غير القانونيين إلى بلدانهم.

فإذا كانت أوروبا المنيعة تشيد عن طريق سياسة تعتمد على وضع القيود، فإن البلدان المجاورة كالمغرب أصبحت، مع مرور الزمن، بمثابة قاعة انتظار كبيرة. وهكذا كان يتواجد في الغابات وضواحي المدن الكبرى في شمال المغرب، آلاف المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء الذين تعودوا، في ظروف غير إنسانية، على انتظار فرصة القفز فوق أسوار الأسلاك الشائكة، بدل عبور المضيق إلى الضفة الأخرى، وهي فرص أصبحت من قبيل الخيال والمقامرة.

2) سبتة ومليلية: سراب جذاب

سبتة ومليلية مدينتان مغربيتان تحتلهما إسبانيا منذ سنة 1415م بالنسبة للأولى و1497م بالنسبة للثانية. إنهما مدينتان تعبران عن مغالطة تاريخية، فهما متواجدتان في القارة الإفريقية مع انتمائهما إلى أوربا، وتتواجدان فوق التراب المغربي مع كونهما تابعتان لإسبانيا. وتجسد كلاهما فكرة الحصن: فهما مدينتان محصنتان مسيجتان بأسوار مزدوجة من الأسلاك الشائكة تتخللها أبراج وكاميرات للمراقبة. كما أنهما تعيشان على وقع البواخر والدوريات التي تراقب محيطها. فالأسوار الشائكة تهدف إلى ردع أكثر المهاجرين غير القانونيين جرأة من الراغبين في الدخول إلى هاتين المدينتين المحرمتين.

وفي الجهة الأخرى لمليلية مثلا، توجد الناضور وخاصة جبل " كوروكو" الذي يبلغ علوه 1000متر والذي يطل، بموقعه الخاص على مدينة مليلية. هناك اعتاد المرشحون للهجرة غير القانونية على الاختفاء في انتظار فرصة سانحة لدخول المدينة المنشودة. وإذا كان بعضهم من جنسيات جزائرية أو آسيوية، فإن معظمهم من جنسيات من دول جنوب الصحراء: نيجريون وماليون وسنغاليون وكامرونيون... فهم يدخلون، كلهم تقريبا، عبر الحدود الجزائرية المغربية مرورا بأحفير وبركان ثم الناضور.

قبل أحداث شتنبر– أكتوبر 2005، أنجزت جمعية "سيماد[1] CIMADE" في يوليوز 2004 دراسة حول المهاجرين الأفارقة من 13 جنسية مختلفة. وقد اختارت هذه الجمعية لانجاز دراستها ثلاثة أماكن رئيسية لتجمعات المهاجرين الأفارقة في شمال المغرب، وهي غابات منها أساسا "بليونش وكوروكو" القريبتان على التوالي من مدينتي سبتة ومليلية، وكذا الحي الجامعي بوجدة. إذ تشكل هذه الأخيرة، بطبيعة الحال، النقطة الأساسية لدخول المهاجرين غير القانونيين إلى المغرب وكذا لإخراجهم منه.

[1] وهي جمعية فرنسية دولية كنائسيةتعمل على مساعدة اللاجئين والمهاجرين الأجانب

وسجلت هذه الدراسة أن "سبتة ومليلية، أصبحتا تشكلان أماكن مفضلة "للعبور" باتجاه القارة الأوروبية"، وذلك لأن العبور من هذه الأماكن هو أقل خطرا من القوارب، ولا سيما أقل تكلفة. وأشارت في نفس الوقت إلى "الهجوم على أسوار الأسلاك الشائكة". وهي تقنية تم استعمالها بشكل فردي قبل اللجوء إلى الهجمات الجماعية، كما سيحدث ذلك فيما بعد خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من سنة 2005 . فالجديد إذن هو استعمال هذه التقنية بشكل جماعي ومكثف.

إن الطابع الجماعي والمكثف والمنظم والمتفق بشأنه هو الذي ستترتب عنه ما اصطلح عليه فيما بعد بأحداث سبتة ومليلية. ففي غابة "كوروكو" الواقعة على بعد عشرة كيلومترات من مدينة الناضور، وفي غابة بليونش الكثيفة بنواحي سبتة، كان يختبىء مئات المهاجرين الأفارقة. وكان البعض منهم يتواجد هناك منذ شهور، بل منذ سنوات. وقد كانوا يعشيون في شبه "مخيمات" ناهجين حياة اجتماعية موازية ذات نظام ومراتب اجتماعية وقواعد محددة. وفي هذه الظروف اللاإنسانية، القريبة من الحرمان المطلق، يعيش هؤلاء المهاجرون على أمل عبور الأسوار التي تحول بين حلمهم المنشود وأوروبا المنيعة، وذلك بواسطة سلالم يصنعونها من خشب الغابة.

3) وقائع وملابسات

من غير أن نرى بالضرورة أية علاقة سببية بالموضوع ودون نفيها كذلك، فقد تم عقد قمة بين المغرب وإسبانيا بمدينة إشبيلية ما بين 27 و29 شتنبر2005 شارك فيها كل من رئيس الحكومة الإسبانية السيد خوسي لويس ثاباتيرو والوزير الأول المغربي السيد إدريس جطو. وقد خصص جزء كبير منها لمناقشة قضايا الهجرة. وقد أثنيا معا على تعاونهما في المجال القضائي والأمني، عن طريق قيامهما بدوريات مشتركة وإحداث فرق للتعاون قصد التحقيق بخصوص مافيا تهريب البشر. وقد طلب البلدان معا من الاتحاد الأوروبي مساعدتهما في جهودهما.

وفي ليلة 29 شتنبر2005 حاول 500 مهاجر، أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء، الدخول عنوة إلى مدينة سبتة المحتلة. وأفادت بعض الأخبار أن خمسة منهم على الأقل لقوا مصرعهم وأصيب العديد منهم بجروح. وقررت حكومة ثاباتيروإرسال جيش لتعزيز حماية حدودها (500 شخص حسب بعض الروايات)، في حين قررت الحكومة المغربية تعزيز تدابيرها الأمنية لمواجهة ما سيظهر كتقنية جديدة للهجرة غير القانونية.

وسجل يوم الخميس 6أكتوبر حدوث هجمات مماثلة بنفس الكثافة، ولكن هذه المرة في مليلية. ودار الحديث عن إطلاق نيران يجهل إن كانت إسبانية أم مغربية، كما سيتم الحديث عن مقتل 6 أشخاص في صفوف المهاجرين الأفارقة المقتحمين وإصابة العديد منهم بجروح.

لقد شهد العالم من خلال الصور، المأخوذة في معظمها من كاميرات المراقبة ذات الأشعة تحت الحمراء الإسبانية، تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين الأفارقة وهي تحاول تخطي أسوار الأسلاك الشائكة. ولم تؤثر هذه الصور في الرأي العام فحسب، بل تسببت في توافد وسائل إعلام من بلدان متعددة على شمال المغرب. وستتجند المنظمات غير الحكومية والجمعيات الإنسانية، وخاصة الإسبانية، للتنديد بالمصير المفروض على الأفارقة. وستتبادل الحكومتان المغربية والإسبانية التهم بخصوص المسؤولية عن الوفيات، وستعمل كل منهما على محاولة توضيح الأمور. وقررت اللجنة الأوروبية إرسال بعثة للمراقبة إلى سبتة ومليلية، كما أعلنت في خضم ذلك، منح الـ 40 مليون أورو المقررة منذ سنة2001 لتمويل حماية الحدود بتعاون مع المغرب. وسيتم ذلك "بسرعة" كما أكد ذلك فرانكو فراتيني[2] في 4 أكتوبر ببروكسيل. كما أكد أن "هذه البعثة ستضم ممثلين عن وكالة الحدود واللجنة الأوروبية".

4) المغرب والسياق العام للهجرة غير القانونية

لم تكن هذه الأحداث مأساوية فقط بالنسبة لضمائر المجتمع الأوروبي والإفريقي والدولي، بل هزت وصدمت كذلك الضمائر المغربية. فقد وجد المغرب والمغاربة أنفسهم مساءلين من طرف الرأي العام الدولي ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، حول مسألة كانت لحد الآن حاضرة بشكل غير معلن عنه في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

لقد وجد المغرب نفسه، في نظر العديد من المراقبين، في كرسي الاتهام كمسؤول عن تدبيره لتلك الأحداث. وكان من الصعب التماس بعض العذر بالنسبة للمغرب. وقلة هم الذين كانوا يتصورون أن المغرب، بالإضافة إلى كونه ضحية، كان قد تأثر معنويا بتطور هذه الأحداث التي أصبحت "قضية". في حين أن التشعبات الجيو–سياسية المتعددة لهذه الهجرة تتجاوز بكثير الإطار الوطني والإقليمي.

إن الاكتفاء بإثارة مسؤولية المغرب وحده، فيما يخص أحداث سبتة ومليلية، يعتبر من قبيل اختيار طريق مختصر ومريح. فالإشكالية، حسب اتفاق الجميع، هي قبل كل شيء ذات أبعاد دولية، وهي بالضبط إفريقية–أوروبية، يشكل فيها المغرب العربي عامة، والمغرب بصفة خاصة نقطة ارتكاز، علما أنه وكما سبقت الإشارة إلى ذلك لم يقم قطعا بدور الدركي بالنسبة لأوربا، وإنما يأتي انشغاله بالتصدي لجميع أشكال الهجرة غير القانونية لضمان الحماية لأمنه الداخلي ضد كل أشكال الجريمة العابرة للحدود وأيضا للمساهمة في حفظ الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

[2] نائب المفوض السامي للجنة الأوربية

وبالنظر لموقعه الجغرافي وتاريخه والعلاقات العريقة التي تربطه بالدول الإفريقية، سيجد المغرب نفسه في وضعية ملتبسة ككبش فداء، بحيث يشار إليه و/أو ينتقد حول تدبيره لتدفقات المهاجرين من طرف البعض، و/أو يدعم أو يهنأ من طرف البعض الآخر. المهم أنه سيفرض عليه دور مشؤوم يجعله بمثابة دعامة لنقل الإحساس بالذنب. وهكذا يمكن أن نعترض على ذلك أو نستنكره، لكن الأصوات النشاز التي ارتفعت في أغلب البلدان الأوروبية تشبه كثيرا العويل الذي يخفي، بشكل أرعن، حقيقة نقل الإحساس بالذنب.

5) أحد انشغالات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

إن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة تهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، لا يمكنه أن يبقى غير مبال بأحداث سبتة ومليلية. كما لا يمكنه أن يقبل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في هذا الجزء من التراب الوطني تحت ذريعة أن ذلك لا يخص ضحايا مغاربة.

يضاف إلى ذلك أن مسألة الهجرة الدولية تشكل بالنسبة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان انشغالا بديهيا ولو من خلال انشغالات اللجنة الخاصة المكلفة بالدفاع عن حقوق المغاربة المقيمين بالخارج.

إن التشبث بعالمية حقوق الإنسان أصبح أمرا بديهيا ومسلما به. وعليه، فإن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لا يمكن أن يقبل تجزئة هذه الحقوق ولا التعامل معها بمعايير مزدوجة. فسواء تعلق الأمر بمغاربة أو بأجانب متواجدين بالمغرب أو في أي بلد آخر، ينبغي التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان بنفس الحزم والإصرار.

إن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حريص على الدفاع على حقوق الإنسان، وهو أمر طبيعي بالنسبة إليه، طبقا للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وأقرها والتي من بينها اتفاقيات جنيف للاجئين والاتفاقية الدولية لحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم. وسيكون من قبيل المفارقة العجيبة المطالبة بالدفاع عن حقوق المهاجرين المغاربة في بلدان المهجر مع عدم الاكتراث بالأضرار التي قد يتعرض لها مهاجرون فوق ترابه الوطني.

6) اللجنة : إجراء عملي

جوابا على مذكرة موجهة إلى رئيس المجلس السيد إدريس بنزكري من لدن بعض أعضاء المجلس، قررت لجنة التنسيق بهذا الأخير إنشاء لجنة خاصة لتقصي الحقائق حول أحداث سبتة ومليلية. وقد تبين منذ البداية على أنه إذا كانت تسمية اللجنة بـ"لجنة تقصي الحقائق" تحمل شحنة سياسية وقضائية قوية، فإن ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤدي بها إلى أن تحيد عن الهدف المحدد لها : إن المهمة التي كلفت بها اللجنة لا تتمثل في إصدار أحكام الإثبات أو التبرئة، بل في التحري في الأحداث وتاريخ وقوعها وتلاحقها وخاصة فيما يتعلق بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

ولم يخامر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الشك في أية لحظة في كون الموضوع معقد ومتشعب. وبالنظر لطبيعتها، فإن المسألة تعد متعددة العوامل، وتطرح على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى المستوى السياسي والاجتماعي. كما أنها تدعو إلى مراعاة جوانب حقوقية وإنسانية عدة. وبالنظر لتشعباتها، فهي تتجاوز قدرات المغرب وحده في إيجاد حلول لها.

غير أن هذا التعقيد لم ينل من إرادة أعضاء اللجنة وعزمهم على الشروع في هذا العمل، وهنا تجب الإشادة بما تحلى به هؤلاء من عزم وتجند وتطوع.

ومنذ البداية، تم اختيار بدء العمل عن طريق أربعة أنواع من الأبحاث واللقاءات، حيث ارتأت اللجنة ضرورة الاستماع للفاعلين التاليين :

- مسؤولون على مستوى مركزي ؛
- المنظمات الدولية المعنية المعتمدة ببلادنا ؛
- جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية أخرى ؛
- وأخيرا القيام بزيارة لمكان وقوع الأحداث ومقابلة فاعلين محليين.

وإذا كان هذا البرنامج قد تم وضعه من طرف أعضاء اللجنة، فالفضل في تسهيل مهمة إنجازه يرجع إلى السلطات العمومية. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة لم تواجه أية صعوبة، وأنها تمكنت من عقد جميع اللقاءات المبرمجة. وقد كانت السلطات المركزية والمحلية رهن إشارتها في كل ما يتعلق بتسهيل قيامها بمهمتها.

وهكذا كان بالإمكان إنجاز :

- حوارات وتقصيات ؛
- الاستماع إلى مختلف الأطراف المعنية ؛

- جمع المعلومات والربط بينها ؛
- دراسة مختلف الأجوبة المقدمة وكذا الوثائق المسلمة ؛
- الزيارات الميدانية والقيام بتقصيات في أماكن سابقة لاستقرار مهاجرين أفارقة وعلى مستوى الحدود.

وتمكنت اللجنة من التوصل إلى الاستنتاجات التي يتضمنها هذا التقرير.

7) نواقص في مهمة اللجنة

إذا كان أعضاء اللجنة واعين تماما بأهمية خطوة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، باعتبار ما يتسم به من جرأة وإبداع نظرا لكون بلادنا نجحت في توظيف مؤسساتها إلى أقصى الحدود، فإنهم واعون كذلك بالنواقص التي قد تعتري هذه المهمة والتي هي في غالب الأحيان خارجة عن إرادتهم.

وإذا لم يكن هناك ما يدعو إلى تجريد فكرة لجنة التقصي من مشروعيتها وقوتها، فقد عرفت هذه التجربة، باعتبارها الأولى من نوعها، ثلاثة اعتراضات كان من شأنها أن تقلل من قوة المنهج وأن تضعف مهمة اللجنة.

7-1- انعدام رد فعل سريع

وقعت أحداث سبة ومليلية في أواخر شتنبر وأوائل أكتوبر في حين تم إنشاء اللجنة في أوائل نونبر وتم القيام بزيارة ميدانية في بداية دجنبر. ويمكننا أن نتأسف على انعدام رد فعل سريع والذي يرجع جزئيا إلى الظروف التي صادفت فترة إنهاء أشغال وتقرير هيئة الإنصاف والمصالحة.

7-2- عدم الاستماع لمهاجرين قادمين من إفريقيا جنوب الصحراء

خلال الزيارة التي قامت بها اللجنة في عين المكان، تمكن الأعضاء من مقابلة جميع الفاعلين المحليين في وجدة والناضور. كما قاموا بزيارة ميدانية للمواقع التي شهدت الأحداث بما في ذلك الجوانب المحيطة بالأسوار الشائكة. ومع ذلك، فإن كل الأعضاء يأسفون للصعوبة، حتى لا نقول الاستحالة، التي واجهتهم في مقابلة أفارقة. والسبب في ذلك بسيط، هو أنه لم يكن هناك مهاجرون. ويعد هذا الاختفاء، ظاهريا، نتيجة لتحكم السلطات العمومية في الوضع. وقد أخبرنا أعضاء في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عن

مكان يمكن فيه الالتقاء بهؤلاء المهاجرين وذلك في نواحي الحي الجامعي بمدينة وجدة. غير أن هذه الإمكانية لم يتم تحقيقها نظرا لضيق الوقت. وفي جميع الأحوال، فقد كان واضحا أنه من الصعب ربط الاتصال مع أفارقة في هذه الفترة، ذلك أن شكوكهم ومخاوفهم كانت كبيرة ولا تسمح بذلك.

3-7- عدم زيارة موقع سبتة

إذا لم يتمكن أعضاء اللجنة من الانتقال إلى موقع سبتة، فهذا ليس إهمالا، بل إن ذلك راجع إلى ضيق الوقت ولأسباب متعلقة ببرامج أعضاء اللجنة.

ويبقى أعضاء اللجنة واعين بهذه النواقص الثلاث في المهمة، وذلك من حيث كونها تسائلنا عن المنهجية التي ينبغي إتباعها في المستقبل. ومع ذلك فهذه النواقص لم تؤثر في الدقة والفعالية التي أبان عنها أعضاء اللجنة.

الجزء الثاني
بوادر مأساة معلنة

إن ظاهرة الهجرة في المنطقة تضع المغرب العربي والاتحاد الأوروبي وجها لوجه في وضعية تاريخية غير مسبوقة. فالمغرب أصبح آخر الحدود من ناحية الجنوب لفضاء شنغن. فهو يوجد، نظرا لقربه الجغرافي، في وضعية فريدة. وهكذا، فإن ما كان يعتبر امتيازا جغرافيا أصبح يشكل وضعية صعبة مع بروز مشاكل الهجرة. فالمغرب مطالب ليس فقط بتدبير مشاكل مواطنيه المرشحين للهجرة السرية على الصعيد الوطني، بل عليه أن يتحمل تحويلا غير معلن عنه لتدبير تدفق أفواج من المهاجرين غير القانونيين.

وأمام لا مبالاة وعدم اكتراث جل الدول الأصلية للمهاجرين، وكذلك الدول التي يتجهون إليها، حاول المغرب، كما هو حال أغلب دول العبور، تدبير وتنظيم تدفق المهاجرين الذين أصبحت أعدادهم في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة لديه.

والكل يتفق على تعقد وشمولية مشاكل الهجرة. **فهذه الظاهرة لا يمكن تحليلها وبالأحرى حلها إلا شريطة استعمال كل الوسائل والإمكانيات.**

إن المجموعة الأوروبية، كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا، أبانت من خلال وجهة النظر هاته عن أنانية حادة تجاه النتائج المأساوية لسياستها. إنها تقع في تناقض عندما تنادي بايجابيات الليبرالية وفضائلها المتعددة مع قيامها بمحاولة الحد من هجرة اليد العاملة. فهي تشجع تنقل رؤوس الأموال والبضائع مع منع أولئك الأشخاص الذين تحركهم رؤوس الأموال هاته بحسب توظيفها وتوطينها لاستثمارها على أحسن وجه.

1) المغرب آخر حدود جنوب فضاء "شنغن"

ساهمت عوامل تاريخية وجغرافية في أن يصبح المغرب بلد عبور تزايدت أهميته يوما بعد يوم. ومع مرور الزمن، شهد المغرب وصول مرشحين للهجرة غير القانونية من جنسيات مختلفة وبأعداد كبيرة.

إن الشهادات والمعطيات التي تم استقاؤها من طرف أعضاء اللجنة لا تدع مجالا للشك حول قدم هذه الظاهرة. فمسألة المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء واقع يشهده المغرب منذ سنوات عدة.

كل شيء يدعو إلى الاعتقاد أنه، وإلى حدود أحداث سبتة ومليلية، لم تكن حشود المهاجرين الأفارقة في بعض المخيمات تطرح مشاكل كبرى، اللهم بالنسبة للسكان وللفاعلين المحليين.

وقد عرفت المنطقة تقليديا وجود هجرة غير قانونية لمواطنين مغاربة. لكن هذه الأخيرة عرفت بعض الركود في السنوات الأخيرة وسجلت تراجعا طفيفا منذ سنة 2002. فهذا الانخفاض، الذي يعود سببه إلى الإجراءات الأمنية الرادعة التي اتخذتها السلطات المغربية وكذا أعمال التوعية بخصوص مخاطر الهجرة غير القانونية، كشف عن الارتفاع الكبير لعبور المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا. إن الأحداث والنزاعات التي شملت وسط وغرب إفريقيا، خاصة انطلاقا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون ونيجيريا ومنطقة البحيرات الكبرى وليبيريا والكوت ديفوار، قد غذت هذه الحركة ودعمتها.

إن واقع المهاجرين الأفارقة بالمغرب لا يشكل معطى جديدا. فقد ترسخ هذا الواقع منذ زمن بعيد. **لكن الحدث الجديد هو الهجوم الجماعي في خريف 2005**. فبالإضافة إلى كون هذه الأحداث شكلت مفاجأة وفرضت واقعا يثير بعض المخاوف، فإنها أبرزت حجم ظاهرة كانت موجودة بشكل خفي وألبستها مظهرا مأساويا.

وإذا كانت الطريقة التي تصرف بها هؤلاء المهاجرون الأفارقة المرشحون للعبور عنوة والتي تميزت بالهجوم العنيف وفجائية الانطلاقة نحو الأسوار وضخامة الحشود وهي أفعال بدت كأنها جديدة، فكذلك كان الأمر بالنسبة لقوات أمن الطرفين، المغربي والإسباني، التي وجدت نفسها أمام رد فعل لا يقل حدة ويطبعه الارتجال بل ويعمه الذعر والهلع.

ولا بد من أن تؤثر هذه الأحداث كذلك على وسائل الإعلام الدولية كما ستسترعي اهتمام الرأي العام الوطني والدولي. وكان من شأن تلك الهجمات أن تسلط الأضواء الكشافة على الواقع الذي اعتبر إلى حدود ذلك الحين كعنصر متكرر طبيعي في تدبير أسوار الأسلاك الشائكة. لكن جزءا كبيرا من الرأي العام الأوروبي كان يظن، ولا يزال، أن أوروبا أنهت مسألة الأسلاك الشائكة والستارات الحديدية منذ سقوط جدار برلين.

وفي هذه الحلقة التي شهدت محاولة المهاجرين استعمال العنف للعبور باتجاه سبتة ومليلية ليلا، لعبت كاميرات المراقبة ذات الأشعة تحت الحمراء دورا أساسيا ومستحدثا في نشر صور صادمة للمشاعر. إن كاميرات المراقبة هاته، والمبثوثة على طول الأسوار، ستتجاوز الهدف المحدد لها في المراقبة والتحكم، لتقوم بوظيفة جديدة: ألا وهي وظيفة الشهادة على ما يجري ميدانيا.

إن ترويج تلك الصور على المستوى الدولي سيساهم في تأجيج المشاعر. فصدمة الصور ووقع المشاعر سيؤثران على الحساسيات في ضفتي البحر الأبيض المتوسط بل وإلى أبعد من ذلك.

2) الهجرة غير القانونية : رحلة طويلة

كم هي طويلة رحلة المهاجرين الأفارقة. انطلاقا من "أكادس" التي تعتبر ملتقى هذه التحركات، هناك محور ينقل المهاجرين إلى تمنراست، ومنها ينطلقون باتجاه المغرب. كل هذا يتطلب منهم رحلة طويلة في منطقة صحراوية قاسية. ويعترض المهاجرين الأفارقة تعدد وسائل المراقبة التي يحاولون تفاديها أو رشيها ويتعرضون لأعطاب ميكانيكية وتقلبات مناخية (عواصف رملية) ومشاكل صحية (الاجتفاف، أوجاع، حمى...) وعدة صعاب أخرى.

ويكون من بينهم من رحل عن بيت عائلته منذ أشهر عدة وقد يمضون أسابيع عدة، بل أشهرا كثيرة في منطقة أو مدينة معينة. وهم يحاولون تدبير شؤونهم جهد المستطاع خلال هذه المحطة الاضطرارية. ويحاولون مواجهة متطلباتهم بالحصول على عمل محتمل بهدف جمع بعض النقود من أجل متابعة رحلتهم.

وتظهر الجزائر، من وجهة النظر هاته، كمكان ركود حيث يتم تشغيل المهاجرين الأفارقة الذكور خاصة في ميدان البناء. أما بالنسبة للنساء، فالبعض منهن يجدن أنفسهن مجبرات على ممارسة الدعارة لضمان العيش.

وبعد تخطي العديد من العراقيل والمراقبات، والتي يكون من بينها وجود قطاع الطرق أو المراقبة العسكرية، فإن الأكثر حظا منهم سيتمكن من الوصول إلى شرق التراب المغربي جنوب مدينة وجدة. وسيستقر جزء منهم في المدن المجاورة للحدود الجزائرية، كمغنية، في انتظار الفرصة المناسبة لعبور الحدود وحدهم أو بمساعدة سماسرة العبور.

3) مدينة وجدة : ملتقى ترحال اتسم دائما بروح التسامح قبل وقوع الأحداث

يتوقف الذين ينجحون في عبور الحدود باتجاه وجدة عادة خلال فترة زمنية. ويشكل هذا التوقف بالنسبة لهم فرصة للاستراحة قليلا وإعادة تنظيم أنفسهم ومراجعة حساباتهم وربط الاتصال مع سماسرة العبور وانتظار الفرصة الملائمة للعبور المرتقب نحو أوروبا.

وهكذا فإن مختلف الشهادات المستقاة بعين المكان تؤكد وجودا دائما، ومنذ سنوات، لعدد معين من المهاجرين الأفارقة في وضعية غير قانونية في الجبال المحيطة، ينتظمون في شكل مجموعات صغيرة تتكون من ستة أو سبعة أشخاص، يتقاسمون المهام والواجبات. وينزحون في النهار باتجاه كليتي الحقوق والآداب وكذا الحي الجامعي ويعودون ليلا إلى الجبال.

إن اختيار الحي الجامعي في حالة مدينة وجدة ربما أملاه كون هذا الفضاء يتمتع نظريا بنظام يحميه من تدخل قوات الأمن. كما قد يفسر أيضا بالمساعدة والدعم اللذين يأملون أن يجدوهما لدى بعض الطلبة والأساتذة المغاربة. إلا أن هذه المساعدة المرغوب فيها قد لا تكون دائما نزيهة، إذ تتم في بعض الأحيان بمقابل مادي.

وقد أخبرنا بعض ممثلي جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في وجدة أنه: "إلى حد الآن، لم يخلق المهاجرون الأفارقة أي مشكل أمني... السكان والجمعيات الخيرية كانوا يعطونهم الملابس، والمواد الغذائية كانت تأتيهم أحيانا إلى الحي الجامعي بوجدة". والبعض منهم تعلم بعض الكلمات باللغة العربية الدارجة ليمارس التسول أو لطلب المساعدة أثناء تنقله.

وتؤكد كل الشهادات أن ظروف عيشهم صعبة للغاية، خاصة خلال فصل الشتاء. وهكذا، وخلال شتاء 2004، أوشك البعض منهم على الموت من شدة البرد لولا مساعدات السكان وتدخل الدرك الملكي.

4) الطرق المتبعة من قبل المهاجرين الأفارقة

انطلاقا من وجدة يكون الهدف هو إعادة الانتشار الاستراتيجي. فبعد تجاوز الحدود الجزائرية المغربية، تطرح خيارات جديدة أمام المهاجرين الأفارقة: إما الوصول إلى ضفة البحر الأبيض المتوسط، أو في حالة عدم تمكنهم من ذلك اللجوء إلى المحيط الأطلسي. لكن الاختيار غالبا ما يتم بارتباط مع عوامل أخرى: المراقبة، الفروع، الشبكات، السياق العام والعلاقات مع نقاط الوصول.

وقد مكنت المناقشات بين اللجنة ومسؤولين بالدرك الملكي، وكذا بعض المسؤولين المحليين، من ملاحظة أن المهاجرين الأفارقة صاروا يتنقلون مشيا على الأقدام أكثر فأكثر خاصة بعد مضاعفة وتقوية المراقبة الطرقية. وبعد اجتيازهم الحدود المغربية، يواصلون السير معتمدين في تحديد الاتجاه على خط السكة الحديدية أو بفضل أنبوب الغاز الآتي من الجزائر والمتجه نحو إسبانيا، أو مشيا على مقربة من المحور الطرقي. وهناك ثلاثة خيارات ممكنة للوصول إلى ضفة البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي :

- اتجاه الناضور للعبور إما عبر مليلية أو للوصول إلى السواحل المقابلة لمدينتي مالقة وألميريا. وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الموجودة بين وجدة والناضور هي منطقة فلاحية ذات كثافة سكانية كبيرة وتتميز بهجرة مغربية مهمة على الصعيد الدولي. كما أن للتهريب نشاطا ملموسا يدعمه عامل مجاورة كل من الجزائر ومليلية. وقد يحدث أن يحاول الأفارقة اختيار الذهاب إلى الحسيمة، غير أن الإقبال على هذه النقطة الجذابة يبقى ضعيفا بسبب الصعوبات الطبوغرافية التي تحول دون الوصول إليها، وكذا بعدها

عن نقاط الوصول المنشودة في إسبانيا. وتبقى الطريق المثالية هي طريق مليلية. والدليل على ذلك هو أنه في غابة "كوروكو" وحدها، تمت أكثر من 113 عملية أمنية أدت إلى اعتقال 6000 مرشح للهجرة غير القانونية، وذلك بعد تجنيد ما بين 400 إلى 1000 رجل أمن في الفترة الممتدة ما بين يناير وأكتوبر 2005.

- الاختيار الثاني هو طنجة بهدف الوصول إلى سبتة أو السواحل الأندلسية. وتعد هذه الطريق الأكثر استعمالا لكنها الأكثر مراقبة، سواء من طرف قوات الأمن المغربية أو الإسبانية. ويعتبر هذا الاختيار مغامرة ذات مخاطر كبيرة، إذا لم نقل "وثبة نحو الموت". وتتحدث مختلف المصادر عن وفاة ما بين 3 آلاف إلى 6 آلاف شخص تقريبا. ويتم العبور بواسطة قوارب صيد مزودة في غالب الأحيان بمحرك بقوة 40 إلى 60 حصانا وحمولة تفوق طاقته بشكل غير معقول. وقد تحمل هذه القوارب 90 شخصا في بعض الأحيان، كما حدث ذلك في بداية يونيو 2005 حيث لفظ البحر أحد القوارب بعرض مدينة طنجة. وتنبغي الإشارة إلى أن أغلبية القوارب تنطلق من جميع سواحل شمال المغرب بل وحتى من الساحل القريب من مدينة القنيطرة في بعض الأحيان.
- يتمثل الاختيار الثالث في المرور عبر جرسيف وفاس والرباط والدار البيضاء للوصول إلى المناطق الصحراوية عن طريق أكادير حيث يكون الهدف هو الاقتراب جغرافيا من جزر الكناري. وبعد الوصول إلى الرباط أو الدار البيضاء، يتم التكفل بهؤلاء الأفارقة من طرف شبكة مكثفة شبيهة بالمافيا مكونة من سماسرة بعضهم من بني جلدتهم يلهثون وراء موارد مادية إضافية. ومن هناك يوجهون إلى أكادير، وفي أغلب الأحيان يسافرون مثنى أو في شكل مجموعات صغيرة. وبمجرد وصولهم إلى عين المكان، يتم التكفل بهم من جديد من طرف سماسرة جدد حيث يتم نقلهم بواسطة شاحنات أو سيارات لاندروفير، إلى مدينة طان طان عبر طرق غير معبدة. وهكذا يمرون على التوالي عبر أيت رخا، بويزاكارن، أسرير، الشاطئ الأبيض وطان طان.

5) ظاهرة تطال مجموع التراب الوطني مع ضغط خاص على المنطقة الشرقية

إن مواجهة الصعوبات التي تعترض الأفارقة تستوجب معرفة كبيرة بالوسط والاستراتيجيات والفضاء. وهذا يعني أن هذه الرحلة الطويلة لا يمكن أن تتحقق دون مساعدة سماسرة أو على الأقل تواطؤ أشخاص لهم دراية جيدة بالوسط، خاصة وأنه تم تجنيد حوالي 7000 شخص لضمان مراقبة نقاط عبور المهاجرين الأفارقة بشكل مستمر، بالإضافة إلى تجنيد 4000 شخص من عناصر القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة عقب محاولات الهجوم على الأسوار الشائكة المحيطة بسبتة ومليلية.

ففي إقليم الناضور وحده، تم تسجيل العديد من الاعتقالات في صفوف سماسرة الهجرة غير القانونية. إن الرؤوس المدبرة لشبكة المافيا هذه يمكن أن توجد، حسب المسؤولين المحليين، حتى في نيجيريا وتعمل بتواطؤ مع فروع بالجزائر أو المغرب أيضا. ثم إن هناك شبكة جالبي الزبائن. والدليل على ذلك هو اعتقال 36 سمسارا وحجز 175 قاربا وإنشاء 72 نقطة للمراقبة. كل هذا تطلب تجنيد أكثر من ثمانية آلاف وثمانمائة شخص في غابة كثيفة وجبلية تتجاوز مساحتها ألفا وأربعمائة هكتارا.

وبالاطلاع على وضعية المخالفات في موضوع الإقامة داخل المملكة، يتبين أن ظاهرة الهجرة تمس تقريبا مجموع التراب الوطني.

وهكذا، وعلى سبيل الذكر، تم البت في سنة 2004 في حوالي 15228 قضية تشمل 8056 مخالفة. وهي قضايا تهم مواطنين مغاربة وأجانب. وقد تمت إدانة 733 رجلا و60 امرأة من أصل مغربي و687 أجنبيا. أما المناطق التي قدم فيها أكبر عدد من القضايا أمام المحاكم فهي على التوالي : تطوان 4318، طنجة 3332، الدار البيضاء 2280، وجدة 1214، الناضور 830، أكادير 684، الحسيمة 608، تازة 522، مكناس 294، آسفي 84، خريبكة 49، بني ملال 39، العيون 34، الجديدة ومراكش 32، وارزازات 81. وتبقى المدن التي عرفت أكبر عدد إدانة في حق أجانب، مقارنة بمغاربة هي : بركان، جرسيف، تازة، فاس، مكناس، ميسور، صفرو، تزنيت، الخميسات، القنيطرة والحسيمة.

لكن المنطقة الشرقية تبقى الباب الرئيسي لدخول المرشحين للهجرة. ويكفي من أجل الوقوف على ذلك إلقاء نظرة على المعطيات الرسمية التي قدمت للجنة من طرف السلطات المحلية. فقد عرفت سنة 2001 حدوث 3500 اعتقال، وهو رقم سيصل إلى 7164 خلال سنة 2003 ليتجاوز 12140 اعتقالا في شتنبر 2005. وهو ما يبين أن تفاقم الظاهرة تم بوتيرة سريعة. وإذا كانت هذه الأرقام تظهر مدى نشاط قوات الأمن، فيجب اتخاذ الحذر حيال ظاهرة العود.

ويوجد سببان وراء هذا الضغط على المنطقة الشرقية، فمن جهة، هناك وصول مهاجرين جدد من الجزائر، إذ تشير التقديرات إلى مرور حوالي 95% من الأفارقة من هذا البلد. ومن جهة ثانية، فالتقنيات المتبعة إلى حد الآن في مجال الطرد تتلخص في إيصال المهاجرين إلى طرف الحدود بين البلدين مع أمرهم بالرجوع إلى نقطة دخولهم.

إن أعضاء اللجنة لا يمكن أن يتغاضوا عن الصعوبات الحقيقية التي تواجه السلطات العمومية في منع التسللات التي تقع على مستوى الحدود بين المغرب والجزائر. وهذا ما يتطلب موارد بشرية ومادية مهمة للتحكم في طول الحدود وما تحتوي من غموض، حيث توجد بعض المنازل التي بها سور يقع جزء منه على التراب المغربي وجزء آخر على التراب الجزائري.

الجزء الثالث

سياق الأحداث المأساوية وانعكاساتها

إن الصور المؤثرة لنساء ورجال، مزودين بسلالم مصنوعة من أغصان أشجار تم تجميعها بخرق من الثوب، والذين يلقون بأنفسهم بشكل جماعي، مدفوعين في ذلك بقوة فقدان الأمل، ليحاولوا القفز إلى الجهة الأخرى للسور مهما كلفهم ذلك، قد أثارت موجة من السخط والاستياء.

وستظل هذه الهجمات لحظة ناذرة، فريدة من نوعها وغير مسبوقة في تاريخ الهجرة. أن تحاول جماعات اقتحام الحدود عنوة بتسلق سياجين من الأسلاك الشائكة يبلغ علوها ثلاثة أمتار وذلك تحت طلقات قنابل مسيلة للدموع ورصاصات مطاطية وطلقات إنذارية، كل هذا كان إلى حدود هذا الشتاء شيئا غير مسبوق. لكن كيف يمكن تفسير هذه الأحداث؟ ما هي ظروف تطورها؟ لماذا ذلك المكان بالذات؟ وفي هذه الظرفية؟ كلها تساؤلات يجب دراستها يوما ما، وقد شغلت بال أعضاء اللجنة التي لا تكمن مهمتها فقط في فهم الظاهرة، بل في التحقق مما قد يشكل مساسا بحقوق الإنسان في هذه الحلقة. فهناك ثلاث قضايا يجب البحث فيها :

- ظروف موت بعض المهاجرين الأفارقة ؛
- ظروف صد المهاجرين ؛
- مسألة اللاجئين.

1) العبور عنوة ممارسة استعملت قبل أكتوبر 2005

إن محاولات الهجمات المكثفة خلال ليلة 5 و6 أكتوبر فجرا، كانت في الواقع، هي الأخيرة ضمن سلسلة طويلة شملت 35 محاولة بدأت منذ يناير 2005 قصد تجاوز أسوار الأسلاك الشائكة التي تعزل مدينتي سبتة ومليلية. لكن هذه المحاولات لم تلق أي صدى إعلامي باستثناء أحداث أواخر غشت والتي كانت موضوع خبر موجز في الصحافة.

فبالنسبة لمليلية وحدها، تم تسجيل أربعة عشر هجوما ما بين 1 و 7 يوليوز 2005. وارتفعت الوتيرة بسرعة كبيرة خلال شهري غشت وشتنبر لتصل في الفترة ما بين 28 شتنبر و10 أكتوبر ما لا يقل عن 9 هجمات.

زد على ذلك أن يوم 29 غشت 2005 عرف سقوط أول ضحية تم العثور على جثته في مركز غاتشو غوردو، في جماعة فرخانة بإقليم الناضور، وهو يدعى أيكابانغ جوزيف أبوناو من جنسية كامرونية. وقد وفر البحث القضائي الذي أمر به الوكيل العام للملك في إقليم الناضور إمكانية الاستماع لبعض الشهود ومن بينهم الكامروني ثيوفيل نكيما.

ويتبين من خلال المعطيات التي قدمت لأعضاء اللجنة من طرف وزارة العدل أن الشخصين حاولا الدخول بطريقة غير قانونية إلى مليلية في 28 غشت 2005. وقد قام حرس الحدود الإسبانيون بإطلاق النار عليهما فأصيب الأول بجروح خطيرة قبل التخلي عنهما قرب السياج. وقد أظهر التشريح الطبي لجثة الهالك أن الوفاة كانت نتيجة نزيف داخلي : انفجار الكبد مع وجود أورام دموية أسفل أضلع الضحية. وما زالت المسطرة القضائية جارية، وحسب نفس المصدر، فمن المنتظر تقديم مذكرة للطرف الإسباني.

2) ظروف وفاة 14 مهاجر غير قانوني في أكتوبر 2005

سترتفع وتيرة الهجمات فجأة في أواخر شهر غشت. كما أن طريقة التصرف ستتطور بشكل تدريجي لتصل إلى شكل شبه عسكري. وسيتم تنفيذ آخر الهجومات بعنف غير مسبوق. وبعد الهدوء المؤقت الذي عرفه شهر شتنبر، ستتم معاودة الهجمات في أواخر الشهر.

وفي محاولة للتصدي لهجمات جديدة محتملة، لجأ المغرب وإسبانيا إلى القوات المسلحة. وستقرر إسبانيا الزيادة في علو أسوار الأسلاك الشائكة من 3 إلى 6 أمتار.

وقد حاول ما بين 400و500 شخص العبور عنوة إلى مليلية في ليلة 28 شتنبر. وفي اليوم التالي اتخذ المغرب إجراءات أفضت إلى اعتماد أربعة مراكز حراسة بالجانب المغربي من مليلية يضم كل واحد منها خمسة عسكريين. وهذا ما لم يمنع المهاجمين من تكرار محاولات العبور عنوة.

وفي ليلة 29 شتنبر تمت محاولة أولى للعبور بالقوة إلى سبتة انطلاقا من غابة بليونش. وقد أدت هذه المحاولة إلى وفاة أربعة أشخاص، اثنان على كل جانب من السياج وإلى عدد من المصابين بجراح. ومع ذلك، تمكن 200 شخص من العبور وتم إرجاع 132 منهم من طرف الإسبانيين كان من بينهم 18 مصابا. وكان الشخصان المتوفيان على الجانب المغربي من أصل مالي، ويتعلق الأمر بمامادير بوركولي وممادير كالا ألبار سوريان. وأظهر التشريح الطبي أن سبب الوفاة يرجع إلى إصابة بالرصاص. وقد تم فتح تحقيق قضائي في الموضوع.

وستتم آخر عملية لخريف 2005 يوم 6 أكتوبر على الساعة 3 و10 دقائق صباحا حول مدينة مليلية. وكان رد فعل القوات المسلحة صارما من جهة الطرفين الإسباني والمغربي.

3) طريقة تصرف جديدة

لقد فوجئ الفاعلون في الميدان بطريقة المناورة الجديدة المعتمدة على صنع سلالم وتوزيع الأدوار بطريقة تجعل البعض يحاول تخطي السور بينما يعمل البعض الآخر على تحويل أنظار الحرس.

إن تكرار طريقة التصرف هاته قصد العبور وفي أماكن مختلفة ، يدفع إلى التفكير في احتمال وجود تنظيم مهيكل تر أسه قيادة عفوية ومرتجلة. ويبدو أن هذا التطور يعود إلى تدفق مهاجرين جدد عايشوا في بلدانهم ، التي تعرف نزاعات مسلحة وخاصة بلدان إفريقيا الوسطى ، تقنيات القتال.

وقد لاحظ الجنود المغاربة الطابع المتقن في تنظيم الهجمات "باعتماده على ثلاث مراحل ، يتم الهجوم وفق تاكتيك محكم. يتولى الفريق الأول ، والمكون في غالبيته من قادمين جدد ، الركض باتجاه قوات الأمن مع إحداث ضجيج لصرف انتباه الحرس. وتقوم المجموعة الثانية ، المكونة من مهاجرين قدامى بمساعدة الفريق الأول على إلهاء قوات الأمن بعد وضع السلالم. وهكذا تتمكن المجموعة الثالثة ، المكونة من أقدم العناصر ، من محاولة تسلق السور بواسطة السلالم".

وعلى العموم ، فإن كل الشهادات تتفق على أن مختلف محاولات العبور تمت عن طريق موجات متتالية بطريقة شبه مخطط لها. "كما لو كان هناك جينيرال مكلف بالعملية". وكان من شأن هذه الأحداث أن دفعت بعض عناصر قوات الأمن ، المغاربة والإسبان ، على جهتي الحدود ، إلى استعمال القوة. وهو ما أدى إلى خسائر مؤسفة في الأرواح.

4) ما هي الأسباب التي أوصلت إلى هذه الوضعية؟

توضيحات وفرضيات

كل شيء يدعو إلى الاعتقاد بأن قوات الأمن كانت ، قبل تكثف الهجمات ، مقتنعة بأن مجرد وجودها يشكل عامل ردع كاف. وقد أصاب تلك القوات ، في بداية الأمر ، نوع من الارتباك أمام ما واجهها من تحديات. فأطلقت النار ، مما أدى إلى وفاة 6 أشخاص. وفقد 5 أشخاص آخرون الحياة بفعل الاختناق بسبب دوسهم بالأقدام خلال ازدحام حشد فيه ما بين 400 إلى 500 شخص.

وقد حاول أعضاء اللجنة تحديد الأسباب والظروف التي كانت وراء هذه الأحداث وتلاحقها في هذا الوقت بالذات. لماذا شهر شتنبر – أكتوبر بالذات في حين أن تجمعات الأفارقة كانت متواجدة منذ زمن طويل.

وقد تم تقديم توضيحات وفرضيات مختلفة سواء من طرف السلطات المغربية أو ممثلي المنظمات غير الحكومية أو ممثلي المنظمات الدولية أو من طرف مفوض الاتحاد الأوروبي في الرباط. وترتب عن ذلك ما يلي من فرضيات نعرضها بدون ترتيب :

- معاناة بعض البلدان الإفريقية من الجفاف والصراعات في آن واحد عاملان دفعا إلى ارتفاع عدد المرشحين للهجرة السرية خلال السنوات الأخيرة. وهكذا تكون "مخزون" ضخم من المرشحين للهجرة. هذا "المخزون" وصل مستوى من الجسامة في مناطق ذات تضاريس وعرة يصعب الوصول إليها من طرف قوات الأمن. وهذا لا يعني بالضرورة عدم اكتراث السلطات العمومية حيث تم القيام فيما قبل بالعديد من العمليات في مواجهة هذه الظاهرة ؛
- كون مدة الانتظار كانت تطول مع مرور الوقت لتصل في بعض الأحيان إلى خمس سنوات تضاف إليها إشاعات حول الرفع من علو السياج ؛
- الخوف من تقوية إجراءات المراقبة الصارمة من الطرفين المغربي والإسباني ؛
- فقدان الأمل في محاولة عبور مضيق جبل طارق أو الاتجاه نحو جزر الكناري نظرا لاتساع انتشار قوات الأمن. وهكذا اتجه المرشحون للهجرة بكثافة نحو سبتة ومليلية بافتراضهما تتوفران على حماية ضعيفة، علما أن مجرد تخطي أسوار الأسلاك الشائكة يعادل الحصول على تذكرة الدخول إلى فضاء "شنغن" ؛
- يتم الحديث كذلك عن دور "المضخة الجاذبة" الناتج عن إعلان تسوية وضعية أكثر من 600.000 عامل مهاجر مقيم بشكل غير قانوني من قبل الحكومة الاشتراكية الإسبانية ؛
- التفسير المناخي المرتبط باقتراب فصل الشتاء وشهر رمضان. فالمهاجمون كانوا يعرفون أنهم لا يخاطرون كثيرا بمغامرتهم باللجوء إلى هذه الهجمات المكثفة. بل كانت المجازفة أدهى وأخطر عند البقاء في الغابة وتحمل قسوة الشتاء، خاصة أن الأفارقة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء والذين ينجحون في تجاوز الأسوار، لا يتم طردهم في جل الحالات تقريبا، بل يتم نقلهم إلى القارة الأوروبية.

5) ظروف عيش غير إنسانية

لقد كانت الظروف التي يعيش فيها الأفارقة، وخاصة بنواحي الناضور، غير إنسانية على الإطلاق. وحسب العديد من الشهادات المتقاربة، فقد عرف عدد المهاجرين غير الشرعيين، الذين "يعيشون في المزبلة" والتي يسمونها بسخرية "ماكدونالد"، تزايدا كبيرا منذ سنة 2000. وقامت السلطات المحلية بإزالة هذه المزبلة وكذا ما أصبح يشكل قرية

صغيرة في غابة "كوروكو". كما أن العديد من الشهادات تفيد أن المهاجرين الأفارقة قد انتظموا بطريقة مهيكلة فأوجدوا لأنفسهم فضاء به مكان للعيش ومكان للعبادة... إلخ.

ومن بين المهاجرين غير القانونيين القادمين من إحدى وأربعين دولة، فإن البعض، كما سبق ذكره، يأتي من بلدان تعيش حالة حرب واقتتال. هذه التجمعات كانت تضم كذلك عناصر من قدماء الشرطة أو الدرك أو الجيش الذين فروا من بلدانهم، مما أدى إلى اعتبارها عناصر ينعدم معها الأمن وتهدد الممتلكات والأشخاص. وهو ما يشكل تغييرا بارزا طال هذه الفئة التي كانت تعرف إلى وقت قريب بأنها مسالمة.

وتفيد بعض الشهادات أن المهاجرين غير القانونيين ليسوا كما نتصورهم أناسا كلهم أميون لا يعرفون القراءة والكتابة، بل على العكس من ذلك، فهم في كثير من الحالات أفراد حاصلون على مستوى تعليمي جيد، إذ يوجد بينهم أطباء ومهندسون وأساتذة.

إن تطور الشبكات التي تتخذ أحيانا طابع مافيات، مضافا إلى وصول بعض الأشخاص الذين عملوا كجنود في بلدانهم سابقا شكل صعوبة إضافية بالنسبة للسلطات. وسيزيد هذا التغيير من حدة المشاكل الأمنية بجعلها تفرض نفسها. ويمكن القول بداهة أن اللجوء إلى استعمال العنف كخصوصية لمحاولات العبور، يجد أسبابه في هذا التغيير السوسيولوجي لمجموعة المهاجرين الأفارقة.

الجزء الرابع

ظروف طرد وإرجاع المهاجرين السريين إلى بلدانهم

1) مسألة الطرد

تبقى مسألة ظروف الطرد، والتي أثيرت غداة أحداث سبتة ومليلية، الجزء الآخر من الحرب الكلامية التي عرفتها البلاد. وقد اهتمت اللجنة كذلك بهذا الجانب الخاص من القضية.

ينص الفصل 25 من القانون 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة على أن الطرد يمكن أن تأمر به الإدارة إذا شكل وجود أجنبي بالمغرب تهديدا خطيرا للأمن العام. ويمكن للقرار القاضي بطرد أجنبي أن ينفذ تلقائيا من قبل الإدارة. وينطبق نفس الأمر على القرار الذي لم يتم الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية. ضمن الأجل المنصوص عليه في المادة 23 من القانون المذكور، أو القرار الذي لم يكن موضوع إلغاء من قبل المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستيناف (الفصل 28).

ويبدو أنه باستثناء الحالات التي تخص 1460 نيجيريا والذين تم ترحيلهم عن طريق أربع رحلات جوية انطلاقا من فاس والناضور ووجدة وطنجة ما بين نونبر 2003 ويناير 2004، ورحلة واحدة إلى موريتانيا، فإن عمليات الإبعاد والطرد والترحيل تمت جلها برا باتجاه الجزائر. ويتعلق الأمر بعمليات إرجاع تتم في معظم الحالات بمحض إرادة الأشخاص المعنيين.

وتتولى عناصر الدرك الملكي عادة تنفيذ هذا الطرد، إما بعد التوقيف أو بعد صدور حكم في بعض الأحيان. ويتم جمع المرشحين للهجرة انطلاقا من مجموع شمال المغرب ليتم نقلهم بواسطة حافلات باتجاه الحدود مع الجزائر حيث يتم تركهم في منطقة تقع ما بين وجدة ومغنية. غير أن عددا منهم غالبا ما يعود إلى المغرب، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد حالات الطرد من الناحية الإحصائية إذ تساهم عودة نفس الأشخاص في تضخيم الأرقام.

وفي هذا الإطار، سجل أعضاء اللجنة، أنه على الرغم من بساطة اللوجستيك التقني المتوفر لهذه العمليات، إلا أنها كانت تتم بدقة ومهارة من طرف السلطات. وإذا كان هناك شيء يستدعي الأسف، فهو الإحساس بنقص الإمكانيات المادية والمالية التي من شأنها أن تساعد قوات الأمن على القيام بمهمتها في ظروف ملائمة. ومن بين ذلك توفير الأكل للمطرودين على سبيل المثال. ولم يتردد المسؤولون في التطرق لهذا الجانب، الذي قد يبدو ثانويا، ولكنه في الواقع أساسي في تدبير هذا النوع من القضايا بشكل سليم وإنساني، والذي من دونه نقع في تدبير عشوائي للأمر.

وقامت قوات الأمن المغربية بمضاعفة عمليات مراقبة هويات الأفارقة الموجودين في شمال المملكة بعد هجمات أكتوبر. وهكذا تم إيقاف المئات من المرشحين للهجرة غير القانونية ليتم نقلهم بعد ذلك بواسطة قرابة مائة حافلة إلى الحدود المغربية الجزائرية.

وحسب المسؤولين، فإن ظروف إيقاف أغلب المهاجرين الأفارقة مرت في ظروف حسنة متى أمكن ذلك. إذ كان يتم تمكينهم، على سبيل المثال، من العلاجات الطبية حيث تم تقديم العلاج لـ850 شخصا في وجدة وحدها خلال أحداث أكتوبر وذلك بعد إصابتهم بجروح أو بأمراض. ويعرض المسؤولون كمثال آخر الـ 1500 وجبة في اليوم التي كان يتم توزيعها في تلك الفترة.

أما بخصوص صور المهاجرين الأفارقة التي يظهرون فيها مكبلي الأيدي على متن الحافلات، فإن السلطات فسرت ذلك بطريقة واضحة ومشروعة، بضرورة تأمين الحماية ضد أي انفلات أمني أو مشكل محتمل خلال الرحلات. وتتأكد تلك الإجراءات بقلة عدد عناصر قوات الأمن مقارنة بأعداد الأشخاص الموقوفين. فقد ورد خلال الحديث أنه غالبا ما كان يسجل تفاوت كبير ما بين عدد عناصر قوات الأمن وبين عدد الأشخاص الموقوفين. يضاف إلى ذلك القوة الجسمانية لبعض هؤلاء الأفارقة وهو ما كان يستدعي توخي الحذر واليقظة من قبل عناصر الأمن. أما فيما يخص أماكن الوصول التي يتم ترك المهاجرين فيها، والتي وصفتها بعض الصحف بأنها "صحراء"، فهي في الواقع منطقة حدود مأهولة تسمى عين شواطر.

أما بالنسبة للسلطات المغربية، فإن رد الفعل الصارم لم يكن ضرورة أمنية فقط، بل طرح إلحاحية حماية السيادة الوطنية. فعندما يصبح عدد المهاجرين غير القانونيين في بعض الأماكن أكثر من عدد السكان الأصليين، يكون من واجب السلطات ضمان استتباب الأمن والنظام.

من جهة ثانية، فإن إعادة المهاجرين إلى الحدود من حيث أتوا يعد ممارسة معتادة بالنسبة للسلطات في هذه المناطق. وإذا كانت هذه العمليات قد بدت صارمة بعد حدوث الهجمات، فإن ذلك يرجع إلى حجم المشكل وعدد المهاجرين الأفارقة المعنيين. ولا زال الفاعلون المحليون في الميدان، كما هو الحال بالنسبة للسلطة المركزية، يشعرون بمرارة ما يصفونه بـ «الجرعة الإعلامية الكبيرة» ، لا سيما أنهم يذكرون أن الإرجاع إلى الحدود المغربية الجزائرية أمر عادي يجري العمل به على الدوام وهو يهم ما بين 2000 إلى 3000 شخص سنويا.

وقد أكد ذلك ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين تمت مقابلتهم في وجدة، كما أكدوا في نفس السياق "أنهم يرون مرارا عددا من الحافلات تعرقل المرور بالقرب من مفوضية الشرطة المركزية للمدينة".

ويجب تحاشي هذا النوع من الإخفاق في المستقبل، والذي يوحي بقوافل"الإبعاد الجماعي" مع كل ما تحمله الكلمة من شحنة سلبية. إن الصور، حقيقية كانت أو مزيفة، لأولئك المهاجرين الأفارقة وهم يتركون في الصحراء دون مؤونة، كانت بلا شك صورا مسيئة لكرامة بلادنا.

2) الإرجاع إلى البلد

امتدادا لسياسة المغرب المبنية على ترسيخ أسس التضامن والتعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة، عمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المترتبة عن الأحداث مع الحرص على حفظ الكرامة الإنسانية لكل الأشخاص المعنيين مهما كلفه ذلك من ثمن. ولذلك قررت السلطات المغربية تجميع المهاجرين حسب جنسياتهم، وبدء المشاورات مع حكومات بلدانهم بهدف تنظيم عودة مواطنيها عن طريق رحلات جوية.

وهكذا وابتداء من 10 أكتوبر 2005، توجهت أول طائرة من نوع بوينغ 737 تابعة للخطوط الجوية الملكية المغربية من مدينة وجدة باتجاه دكار وعلى متنها 140 مواطنا سنغاليا. وخلال بضعة أسابيع، تم ترحيل حوالي 3500 مهاجر غير قانوني نحو بلدانهم الأصلية، وكان أغلبهم من السنغال وغامبيا ومالي والكاميرون.

وقامت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بعمل نشيط مع السلطات القنصلية والدبلوماسية للدول المعنية (السنغال، مالي، ...إلخ) استهدف الشراكة والتشاور والتعاون. وهو ما مكن من تحديد هوية مواطني الدول المعنية، وتشجيعهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية. وقد ساعدت الأجوبة المباشرة والمفتوحة والصريحة لسلطات البلدان الأصلية على حل عدد كبير من الحالات.

وقد مكنت هذه الشراكة بين المغرب والدول الأصلية من إعداد وثائق جماعية، وهو إجراء جعل مسألة إعادة المهاجرين إلى بلدانهم مسطرة قانونية. سادت عمليات الترحيل رؤية دبلوماسية إلى وقت الركوب على متن الطائرة، حيث كانت تجري بحضور دبلوماسيين رفيعي المستوى وفي بعض الأحيان بحضور وزراء خارجية عدة بلدان صديقة.

2-1- عملية مكلفة لكن لا مأخذ عليها من حيث إجراءاتها

تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم أي ترحيل إجباري أو تعسفي خلال مرحلة العودة الاختيارية هاته. فقد تمت الأمور حسب القوانين التي تضمن كرامة واحترام الأشخاص، وطبقا للالتزامات الدولية المترتبة عن الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. زد على ذلك أنه إلى حد الآن لم تقدم أية شكاية في الموضوع، وهو ما تؤكده وزارة العدل. ويبدو أن الجزء الأكبر من المهاجرين الأفارقة كانوا عازمين على العودة نهائيا إلى بلدانهم بل إنهم كانوا سعداء بذلك.

وكانت الإنعكاسات بالنسبة للمغرب، أنه هو الذي تحمل وحده التكلفة المالية لهذا الترحيل، إذ بلغت خلال مواجهته لهذا المشكل، بما في ذلك عمليات الترحيل، حوالي 120 مليون أورو، وهو ما يشكل ثلاثة أضعاف الغلاف البالغ 40 مليون أورو الذي وعد به الاتحاد الأوروبي لدعم مجهودات الرباط لمواجهة الهجرة غير القانونية.

ولم يساهم أي بلد عضو بالاتحاد الأوروبي ماديا في هذه العملية، بينما قامت المنظمة العالمية للهجرة بتنظيم رحلة جوية واحدة. كما طلبت تلك المنظمة مساعدة من مانحي المساعدات الدوليين لتخصيص رحلة جوية انطلاقا من وجدة، لكنها لم تحصل عليها.

وقد سجل أعضاء اللجنة شهادة ممثل المنظمة العالمية للهجرة الذي لاحظ خلال وجوده بمدينة وجدة تواجد عناصر الهلال الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود، كما أفاد بأن الفضاء المخصص للمرشحين للهجرة غير القانونية كان مفتوحا في وجه الصحفيين الذين كانوا يتنقلون بكل حرية من مجموعة إلى أخرى. كما أكد على وجود حالات أشخاص من مالي تقدموا بمحض إرادتهم للسلطات المغربية بطلبات مساعدتهم على العودة إلى وطنهم. وأقر أيضا شهادات ارتياح بعض الأفارقة لتمكنهم من العودة إلى بلدانهم.

2-2- تنظيم رحلة خاصة من طرف المنظمة العالمية للهجرة لترحيل الماليين إلى باماكو

تمت الاستعانة بالمنظمة العالمية للهجرة، عقب الأحداث، لتلبية طلبات ترحيل المهاجرين غير القانونيين إلى بلدانهم. وعملت تلك المنظمة على الحصول على موافقة المغرب والبلدان الأصلية لأولئك المهاجرين. وقد تم تنظيم رحلة جوية لترحيل الماليين إلى باماكو في هذا الإطار.

وطبقا لميثاق المنظمة العالمية للهجرة فإن هذا الترحيل لا يتم إلا باتفاق الأطراف الثلاثة المعنية: بلد الانطلاق وبلد الوصول والمرشح للهجرة. ويبدو أن هذه الشروط كانت كلها متوفرة بالنسبة للمهاجرين الماليين.

وتعتبر هذه العملية فريدة من نوعها، خاصة أن المنظمة العالمية للهجرة لا تقوم عادة بهذا النوع من النشاط. فدورها يقتصر على مرافقة المهاجرين المرحلين في إنجاز مشاريع على المدى البعيد لإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية، وذلك في إطار مشروع اقتصادي أو تكويني يسمى "برنامج المغادرة الطوعية مع المساعدة".

وقد اضطرت المنظمة العالمية للهجرة إلى ضمان تمويل هذه الرحلة، التي تمت في 13 أكتوبر، من مالها الخاص. وقد كان عليها إرجاع 220 شخصا. وقد قدمت المنظمة المساعدة لهذه المجموعة، كما هو معتاد بالنسبة إليها، قبل وخلال وعند وصولها إلى باماكو. وخلال عملية الترحيل هاته كان ممثلان عن المنظمة وطبيب يضمنون المرافقة حتى الوصول إلى باماكو. وقد أشار هؤلاء إلى أنه من ضمن مجموع الماليين الذين التقوا بهم، فإن الشخصين اللذين قدما طلب اللجوء لم يكونا لاجئين.

الجزء الخامس

مسألة اللاجئين

تحدثت الصحافة، خلال أحداث أكتوبر، عن "طرد تعسفي" طال أشخاصا كانوا يتوفرون على وثيقة طلب اللجوء. وهو ما قد يشكل مساسا بالتزامات المغرب الدولية في حالة ثبوت ذلك. لذا حرص أعضاء اللجنة على استجلاء هاته الحالات بإعادة تركيب مجريات الأحداث.

هذا، وقد طلبت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، منذ بداية عمليات الطرد، تمكينها من الاتصال بالمهاجرين طالبي اللجوء، حيث أن هؤلاء الأشخاص لا يجب أن يطالهم الطرد، وذلك طبقا للقاعدة التي تقضي بأن أي طالب للجوء من حقه أن يتقدم لممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في بلد الاستقبال، أي الرباط بالنسبة للمغرب.

وتقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإجراء بحث أولي مع المرشح، وحسب تقييم وضعية هذا الأخير، يتم أولا، منحه وصلا يمكنه من قضاء ثلاثة أشهر في المغرب. بعد ذلك يتم إرسال الطلب لمقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بجنيف والتي تقوم بدورها بجمع المعلومات عن الحالة المعنية.

كما تقوم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية، التي يتم الاتصال بها من طرف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على أساس طلب اللجوء المقدم، بإجراء بحث لدى سلطات قنصلية البلد الأصلي لطالب اللجوء. وموازاة مع ذلك، يتم الأمر بإجراء بحث حول وضعية الشخص المعني في المغرب من طرف وزارة الداخلية. وإذا ثبت تعرض المرشح للاضطهاد، فإنه يحصل على صفة لاجئ ويتم قبوله في المغرب. أما في حال رفض طلبه من طرف السلطات المغربية، فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تتكلف بأن تبحث له عن بلد استقبال آخر.

وهكذا فإن كل شخص يتوفر على وصل قانوني لا يمكن أن يتعرض للطرد ما دام ملفه يوجد قيد الدرس. ومع ذلك، فقد تكون المفوضية السامية لشؤون اللاجئين علمت أنه من بين المرشحين للهجرة غير القانونية، الذين سوف يتم طردهم، يوجد 86 شخصا من طالبي اللجوء، وهو رقم تم تصحيحه ليصبح 85 فيما بعد.

1) خلل وظيفي وارتباك على مستوى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

يظهر أن التحريات التي قامت بها السلطات المغربية كشفت عن أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قد منحت شهادات لمجموع المهاجرين الذين تقدموا بطلب اللجوء دون تطبيق المسطرة أو الرجوع إلى الإجراءات الأولية طبقا لاتفاقية جنيف لسنة 1951. وهكذا لم

تطلب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حسب مسؤوليها بالرباط، أية معلومات من المقر الرئيسي بجنيف. وعليه تم الوقوف على خلل وظيفي على مستويات متعددة من بينها :

- وجود أشخاص بحوزتهم إيصالات قديمة انتهت مدتها التي تكون قد تجاوزت الثلاث سنوات في بعض الأحيان ؛
- عدم إبلاغ السلطات المغربية بلائحة طالبي اللجوء مع العلم أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مطالبة بذلك حسب القوانين ؛
- وجود شهادات مزورة، بل تجارة لشهادات مزورة لطالبي اللجوء بغض النظر عن حالات تسجيل مزدوج في المغرب وإسبانيا في نفس الوقت حسب بلاغات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مدريد ؛
- عدم التوفر على صور لطالبي اللجوء وهو ما يجعل التحقق من هويات هؤلاء الأشخاص مسألة صعبة يترتب عنها التباس في الهويات وغياب العنوان... إلخ

وقد أكد ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين نفسه أنه يجب في المستقبل تقوية إجراءات الحيطة بالنسبة لهذا النوع من الاختلالات التي تؤدي إلى تشجيع "المضخة الجاذبة". ودعى إلى ضرورة اعتماد الدقة اللازمة لتحديد أسماء اللاجئين الحقيقيين قبل منح شهادة تقديم طلب اللجوء. ولم يتردد في الاعتراف بأنه تم منح شهادات "للاجئين اقتصاديين". كما اعترف بأن أخطاء ارتكبت، الأمر الذي يستوجب مراقبة تكون أكثر صرامة في المستقبل.

2) ضرورة وجود آلية مشتركة للمتابعة

أفضت التحريات المشتركة التي قامت بها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والسلطات المغربية إلى الوقوف على 43 حالة قدم فيها طلب للجوء. ومن جهة أخرى، فقد رفض مرشحون للجوء في "كليم" الالتقاء بممثلي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين متضامنين بذلك مع مواطنيهم. وكانوا يهدفون من خلال ذلك إلى الضغط على السلطات المغربية. وقد تم حل هذا المشكل، على سبيل المثال، باتفاق مشترك مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: إذ أن أي شخص لم يمثل أو يرفض المثول أمام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والسلطات المغربية يصبح الطرد جائزا في حقه.

وفي خضم الأحداث، تم وضع آلية مشتركة للمتابعة بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتوضيح الوضعية وذلك من أجل التحكم أكثر في زمام الأمور وكذا للتمكن من إعطاء الإيصالات في وقت أسرع.

وقد تمكنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من تحديد ثماني وعشرين حالة في كلميم. وقد سجلت المفوضية السامية التسهيلات وحسن التعاون من طرف السلطات المغربية التي وضعت، على سبيل المثال، رهن إشارتها بناية إدارية بعيدة عن المكان الذي يجتمع فيه المرشحون للهجرة غير القانونية.

وبعد مقابلة العديد من المرشحين، تم الوقوف على أن هناك أربعة عشر شخصا يمكن أن يكونوا من طالبي اللجوء. وفي الأخير، تبين أن شخصين فقط كانا حاملين لإيصالين حقيقيين. أما الآخرون فقد حاولوا انتحال وضع اللاجئ حيث أنهم اعترفوا أن شهاداتهم كانت مزورة.

وقد ألح ممثل المفوضية السامية على أنه على الرغم من حالات التزوير هاته، فإنها تطالب بتمكينها من الوصول إلى جميع الأشخاص الذين يتوفرون على شهادة طلب اللجوء حتى لو أدى الأمر إلى إثبات تزوير الشهادة. وهنا يسجل، مرة أخرى، ما برهنت عليه السلطات المغربية من تعاون كبير في الموضوع.

كما أوضح أن شهادة طلب اللجوء كانت مقبولة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بعد نهاية كل ثلاثة أشهر. فطالب اللجوء، من الناحية النظرية، يجب أن لا يبتعد عن مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو ممثليتها بل يتعين عليه أن يبقى قريبا منها.

وفي نفس الوقت، أشار إلى الحالات لتي تم فيها الطرد من إسبانيا باتجاه المغرب. إذ يظهر أن هناك ثلاثة من المطرودين كانوا يتوفرون على طلب قانوني للجوء. وكان بطبيعة الحال من الضروري تحديد الظروف والتأكد مما إذا كان يجب أن يتم هذا الطرد أم لا من طرف إسبانيا. ويبدو أن هذا الطرد كان غير قانوني. ويتعلق الأمر بثلاثة لاجئين من الكوت ديفوار تم طردهم من مليلية. وقد تعهدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتفاوض من أجل قبولهم من جديد في إسبانيا.

الجزء السادس

تحفظات وانشغالات

قبل التطرق إلى الخلاصات والتوصيات، يبدو أنه من الضروري عدم إغفال التنبيه إلى ثلاثة أبعاد تعتبر ذات أهمية، وتتعلق بقلة بل انعدام الأدوات والوسائل الكفيلة بتطوير الجانب الإنساني وخاصة لدى المجتمع المدني، وخطر الميز العنصري، وعواقب هذا النوع من الأحداث على صورة بلدنا.

1) غياب الجانب الإنساني بشكل شبه تام

لاحظ أعضاء اللجنة، باندهاش كبير، ندرة الوسائل الكفيلة بتدبير مسألة الهجرة غير الشرعية خارج النطاق الأمني مع المراقبة والاعتقال والطرد إلى الحدود. ويبقى عمل المجتمع المدني والجمعيات ضعيفا في هذا الميدان. فباستثناء بعض الجمعيات المغربية القليلة التي أولت كل اهتمامها لهؤلاء المهاجرين، كما هو الشأن بالنسبة لجمعية أصدقاء وعائلات ضحايا الهجرة السرية، يبقى الوسط الجمعوي المغربي قليل التجربة والخبرة فيما يخص تدبير مشاكل الهجرة غير القانونية، سواء منها الوطنية أو الأجنبية.

وتبقى، إلى حد الآن، الجمعيات الإنسانية الدولية هي التي تتدخل في المجال، سواء بمفردها أو بشراكة مع البنيات المغربية المنشغلة بالمسألة. وهكذا يمكن أن نجد في الميدان العديد من الجمعيات من بينها: سيماد، كوبي، كاريتاس المغرب.... إلخ. وهي جمعيات تحاول تقديم المساعدة والعون للمهاجرين غير القانونيين الذين يعبرون من المغرب.

وبانطلاق اهتمامها بالموضوع بشكل محتشم، بدأت المنظمات غير الحكومية المغربية تكتشف النضال من أجل حقوق المهاجرين. وقد قامت هذه المنظمات خلال السنتين الأخيرتين بإنشاء لجان مختصة تقوم بمتابعة مشاكل الهجرة غير القانونية قصد حماية حقوق النساء والرجال المهاجرين. وعلى سبيل المثال قامت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في شهر ماي 2003، بمبادرة توجت بإنشاء مجمع للجمعيات للتنديد بخطر الخلط بين الهجرة والإرهاب في القانون الجديد رقم 03-02 المذكور سابقا. أما جمعيات المغاربة القاطنين بالخارج فهي تولي اهتماما خاصا بهذا الملف.

ومع ذلك، توجد بعض الجمعيات المغربية التي تولي اهتمامها خاصا ببعض الفآت من هؤلاء المهاجرين كالنساء والأطفال والتي من بينها الجمعيات العاملة في مجال حقوق المرأة ومراكز الاستماع للنساء في وضعية صعبة وجمعيات الدفاع عن حقوق الأطفال كجمعية بيتي... إلخ.

كما تقوم منظمات كالهلال الأحمر المغربي بالتدخل بطريقة منتظمة في الحالات الاستعجالية. وتفيد بعض الشهادات وجود تضامن عفوي للسكان المحليين الذين يوفرون للمهاجرين الأكل أو الملابس أو الأدوية. لكن الإمكانيات، تبقى في أغلب الأحيان، دون مستوى الحاجيات.

2) خطر خفي يتعلق بكراهية الأجانب

تجدر الإشارة إلى أن نظرة المغاربة للمهاجرين الأفارقة عرفت تغييرا جوهريا خلال السنوات الأخيرة. وهكذا انتقلنا من نظرة التسامح واللامبالاة بالأمس إلى نوع من عدم التسامح المستتر الذي يسود اليوم. يبدو إذن أن النظرة تجاه المهاجر الإفريقي قد تغيرت كثيرا، إذ أصبح ينظر إليه كخطر يهدد أمن وسلامة الممتلكات والأشخاص، ومن شأنه أن يشكل تهديدا على المستوى السوسيو-اقتصادي. وهذا ما يظهر على الأقل في المناطق التي تعرف تجمعا مكثفا للمهاجرين غير القانونيين. فظاهرة الميز العنصري الدفينة هاته، مع أنها تبقى هامشية، تستحق أن يتعامل معها بجدية وأن لا تتعرض للإهمال واللامبالاة. بل يجب الاحتماء ضد أي انزلاق ممكن ومؤسف. وهذا ينطبق على ما نشرته جريدة جهوية من تصريح أقل ما يمكن أن يوصف به هو أنه مخزي ومخجل، ففي ملف مخصص للمهاجرين غير القانونيين الأفارقة، لم يتردد الكاتب في التعليق على إحدى الصور بالقول : "الجراد الأسود يكتسح المغرب". ولحسن الحظ، كانت هناك ردود فعل قوية من طرف جمعيات المجتمع المدني والصحافيين والمثقفين المغاربة الذين وقفوا في وجه هذا الانحراف. وتجدر الملاحظة، بارتياح، إلى أنه تمت متابعة الجريدة المعنية قضائيا.

3) انعكاسات الأحداث على صورة المغرب

لقد عمل المغرب، غداة الاستقلال، على تقوية سياسته الإفريقية التي تعززت بدعم مجالات التعاون العلمي وتكوين الأطر والتقنيين في المدارس الكبرى والجامعات المغربية وذلك منذ بداية الستينيات. وقد تم خلال سنوات السبعينيات إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي وضعت أسسا للحوار والتعاون والتضامن جنوب-جنوب مع العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء الفرنكوفونية. وعلى الرغم من انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، فقد حافظ المغرب على علاقات متميزة مع العديد من دول القارة.

وفي سنة 1986، تم إحداث الوكالة المغربية للتعاون الدولي، وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات أسست بموجبها وكالات للتعاون : من بينها الوكالة الغينية المغربية للتعاون

والوكالة المغربية المالية للتعاون، والمركز المغربي لإنعاش الصادرات...إلخ. ويتم تخصيص العديد من المنح سنويا للطلبة القادمين من مالي والسنغال والكوت ديفوار وغينيا... إلخ. كما أن هناك طلبة آخرين يعتمدون على تمويلهم الذاتي للالتحاق بمؤسسات عمومية أو خاصة. ولقد أصبح الطلبة الأفارقة حاليا أكثر تواجدا في الجامعات والمؤسسات التعليمية العمومية والخاصة. ويعتمد المغرب كثيرا على هؤلاء الطلبة، الذين سيشكلون نخبة المستقبل، من أجل تقوية التقارب بين بلدانهم الأصلية والمغرب. يضاف إلى ذلك أنه، منذ منتصف التسعينيات، أصبحت المقاولات المغربية تواكب تعزيز العلاقات جنوب– جنوب بواسطة مجهود الاستثمار والتبادل الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، فإن السياسة الإفريقية للمغرب تهدف إلى خلق تعاون مواطن وكذا تقديم مساعدات إنسانية ذات أهمية، كما كان الشأن مؤخرا فيما يتعلق بالتخفيف من آثار الجفاف في النيجر وانتقال صاحب الجلالة محمد السادس إلى تلك المنطقة. وهو ما يشكل رمزا قويا يضاف إلى المبادرة الرائدة والتي تتمثل في إلغاء المغرب لديون البلدان الإفريقية الأقل نموا. وهي طريقة تعزز أمل المغرب في المساهمة في محاربة الفقر والتخلف وكذا تقوية العلاقات الإقليمية مع إفريقيا الغربية.

وفي هذا الإطار، يستقبل المغرب 7000 طالب إفريقي يحصلون على منح، كما يمد يد المساعدة لبعض الدول الإفريقية من أجل محاربة خطر هجوم الجراد والجفاف. وهو بذلك يبين دائما عن إرادة التعاون والتضامن مع البلدان الإفريقية، معززا بذلك العلاقات التاريخية والثقافية والدينية الممتدة منذ زمن طويل. فالمغرب والمغاربة شديدو التشبث بالصورة الإيجابية التي يحظون بها في العديد من البلدان الإفريقية.

إن أحداث شتنبر– أكتوبر 2005 قد تخلف نتائج سلبية على صورة بلادنا في إفريقيا. كما قد تثير ذعرا وهلعا وشكاوي لدى البعض، وتتسبب في حزن وسخط وإدانة لدى البعض الآخر.

لكن الجميع يتفق على الاعتراف بوقع المفاجأة، مضافا إلى التغطية الاستثنائية والمزايدة الإعلامية والتي لم تكن دائما محايدة وموضوعية، وكان من شأنها أن تلوث صورة البلاد على المدى البعيد. ويجب في المستقبل قياس التأثيرات المترتبة عن التواصل السيء في الموضوع واستباق تفاديه.

ولذلك يجب الثناء على مبادرة دعوة مختلف ممثلي صحافة الدول الإفريقية لزيارة الحدود وأماكن التجمع والعبور، وعقد لقاءات مع المسؤولين الإداريين، وكذا مع مرشحين للهجرة السرية كان سيتم طردهم لأخذ شهاداتهم. وقد سجلت هذه الخطوة في إطار سياسة طوعية شفافة أثبتت نتائجها الإيجابية.

الجزء السابع

خـلاصـــــات

- عرفت العديد من البلدان الأوربية نموا ملحوظا لشبكات التهجير السري ساهم غياب تشريعات خاصة لمكافحتها أو الحد منها في تطورها في شكل "أسواق تجارية" تشجع على الهجرة غير القانونية. ومن بين المفارقات العجيبة أن القيود المفروضة على دخول تلك الدول لا توازيها تشريعات ومؤسسات خاصة بمكافحة الشبكات المذكورة وتجريم الممارسات الصادرة عنها. وجدير بالذكر أن المغرب، عمل في مناسبات عديدة، على إثارة الانتباه للموضوع وتقديم اقتراحات عملية بهذا الخصوص.
- عرف شمال المغرب تقليدا قديما تمثل في استقبال المهاجرين القادمين من إفرقيا جنوب الصحراء، وقد انقطع هذا التقليد عقب الهجمات التي فاجأت الناس من حيث سرعتها الفائقة وأبعادها التنظيمية.
- لم يكن المغرب قط قبلة نهائية للمهاجرين الأفارقة، بل كان بمثابة محطة عبور أصبحت مع مرور الوقت قاعة انتظار ضخمة. وأثناء تدبيره لشكل الهجرة غير القانونية، حرص دائما على أن يتجنب القيام بدور الدركي بالنسبة لأوربا، بل عمل على التصدي لجميع أشكال تلك الهجرة من أجل ضمان حماية أمنه الداخلي والمساهمة في حفظ الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- إن الهجمات، باعتبارها مترتبة عن تقنية مبنية على إستراتيجية العنف، لم تكن قط عفوية. فهي لم تكن فوضوية أو غير مرتبة، بل كانت نتيجة تنظيم من نوع عسكري بقيادة عفوية ومرتجلة.
- كان من نتائج سرعة الهجمات أن كان رد الفعل المغربي مطبوعا، بفعل المفاجأة، بالهلع وانعدام التجربة.
- تعرضت قوات الأمن، والتي كان عددها قليلا، إلى الارتباك خلال مواجهة الهجمات، واعترف بعض عناصرها أن إطلاق النار قد تم بالفعل.
- لم يكن تدبير الأحداث مخفقا خلال الأيام الأولى، بل كان يتناسب وقلة الإمكانيات التي كانت السلطات تتوفر عليها آنذاك لمواجهة الحشود الكبيرة من المهاجمين.
- لقد كان من شأن رد فعل السلطات أن يبعث على الشعور بأن الأمر يتعلق بالمطاردة والتعقب لا غير. فمراقبة المهاجرين الأفارقة لم تكن تهم فقط المناطق المجاورة لأماكن العبور بقدر ما كانت تبعث على الإحساس بأنها كانت تهم شمال المغرب كله مع وجود صور مؤسفة تخص ترحيل المهاجرين.

- إن رد فعل السلطات المغربية وما ترتب عنه من نتائج يرجع بالأساس إلى إرادة التحكم في الأحداث ومواجهة الانفلات لا الإرادة المتعمدة الرامية إلى المس بكرامة وحياة المهاجرين الأفارقة خاصة. وقد بدا المغرب هو الآخر ضحية في خضم التدبير المؤسف له للأحداث.
- إن الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام، عبر مختلف أنحاء العالم، هي صور لكاميرات المراقبة ذات الأشعة تحت الحمراء المثبتة في الأسوار. وقد تسببت هذه الصور، قبل حدوث الوفيات، في "الحملة الإعلامية" التي عانى منها المغرب.
- لقد كانت وسائل الإعلام الإسبانية في البداية، وبعدها الدولية، بمثابة عدسة مكبرة للأحداث. فقد قامت كلها باستقاء المعلومات من تقارير المنظمات غير الحكومية الإسبانية. كما أن تنظيم قمة بين رئيس الحكومة الإسبانية والوزير الأول المغربي في اشبيلية في نفس الفترة كان بمثابة عامل جعل الأحداث أكثر بروزا وإثارة لانتباه الرأي العام.
- وقد ظهرت الهجمات كنتيجة لآفاق مثيرة للقلق بالنسبة للأفارقة، وكنتيجة كذلك لتعزيز وسائل المراقبة وفعالية أكبر للمصالح المغربية المعنية، وخصوصا المديرية الجديدة المكلفة بالهجرة بوزارة الداخلية.
- انعكست سياسة المغرب المبنية على التضامن والتعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة، على إيجاد حلول مناسبة للمشاكل المترتبة عن الأحداث، حيث تم الحرص على حفظ الكرامة الإنسانية لكل الأشخاص المعنيين، إذ بعد مرور الأيام الأولى، عملت السلطات باتفاق مع البلدان الأصلية على ترحيل المهاجرين غير القانونيين في ظروف تشرفه لكنها حملته تكلفة باهظة.

الجزء الثامن

تـوصـيـــات

أولا– نظرا لأهمية قضايا الهجرة بالنسبة للمغرب، يتعين على بلدنا تعزيز انخراطه في الأجندات الدولية المتعلقة بهذه القضايا، حتى يتمكن من الدفاع عن مصالحه.

ثانيا– يجدر ببلدنا، الذي صادق على الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم واتفاقية جنيف المتعلقة باللاجئين، أن يضاعف مجهوداته قصد الوفاء بالتزاماته المترتبة عن هاته الاتفاقيات. ويحق له، في نفس الوقت، أن يمنح نفسه إمكانيات فرض احترام سيادته على أراضيه وضمان حرية التنقل عليها مع مراقبتها وذلك في احترام للقواعد الدولية في هذا المجال. ويوصي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالعمل على خلق شرطة مكلفة بمراقبة الجو والحدود تتلقى تكوينا خاصا يمكنها من تدبير هذا النوع من الظواهر.

ثالثا– يتعين على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يعمل على تطوير علاقات تعاون مع الحكومة وخصوصا وزارتي العدل والخارجية والتعاون من أجل العمل على :

- مراجعة القوانين المتعلقة باللجوء وتحيينها مع الحرص على ملائمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة ؛
- مناقشة كيفية تدبير مقتضيات الاتفاقيات ذات الصلة باللجوء ؛
- تقييم ودراسة دور ممثلية المفوضية السامية للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين ببلدنا.

رابعا– بالنظر إلى وجود العديد من الدوائر والمؤسسات والمنشآت التي تعمل في ميدان الهجرة، الأمر الذي يترتب عنه وجود تعدد وتداخل في الاختصاصات، واشتغال العديد من تلك المؤسسات دون تنسيق بينها مما ينعكس على مستوى اتخاذ تدابير متناقضة لا يتم الانتباه إليها إلا بعد استفحال الظاهرة المراد مواجهتها، يوصي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالعمل على إضفاء الانسجام بين جميع الفاعلين في ميدان الهجرة، سواء بالنسبة لمهاجرينا الوطنيين أو بالنسبة للأجانب. ويرى المجلس في هذا الانسجام امتيازات عدة أهمها التآزر واقتصاد الإمكانيات وخاصة تطوير خبرة تكون ذات رؤية شمولية.

خامسا– يتوفر المغرب على العديد من الباحثين ذوي كفاءات عالية ومعترف بها في مجال الهجرة، ويأسف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لنقص إمكاناتهم. فعمل هؤلاء يرتبط في غالب الأحيان بالتمويلات التي تأتي من منظمات دولية أو من دوائر دراسات أوروبية. ويلاحظ المجلس كذلك عدم توحيد مجهودات هؤلاء الباحثين ويوصي بالعمل على تحقيق التآزر فيما بينهم. كما أن المرصد المزمع إنشاؤه من شأنه أن يكون أداة فعالة للتوحيد بين جميع هذه الطاقات التي تعمل في الميدان.

سادسا– إذا كان المهاجرون غير القانونيين في فرنسا أو في إسبانيا يستفيدون من دعم الجمعيات، خاصة منها الدينية والمدنية والخيرية، فقد تفاجأ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بما وقف عليه من نقص، عدا بعض الاستثناءات، في هذا المجال ببلادنا. وقد لاحظ المجلس أن الجمعيات والمجتمع المدني المغربي، بما في ذلك الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، تعاني من خصاص كبير في الخبرة في مجال الهجرة. كما أن ندرة هؤلاء الوسطاء تجعل السلطات والمهاجرين غير القانونيين وجها لوجه في أوقات الأزمات، وهي وضعية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى استعمال القوة.

وعليه، يوصي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الحكومة المغربية بتشجيع تفويض المعالجة الإنسانية لبعض الأوضاع إلى المجتمع المدني. ويجدر بالمجلس نفسه أن يهتم بالنهوض بدور جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة واللجوء، وذلك بالمساهمة في تعزيز قدرات تلك الجمعيات وتشجيع تكوين جمعيات جديدة.

سابعا– وبالنظر إلى بعض ردود الأفعال يوصي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السلطات العمومية بتشجيع تنظيم حملات لمناهضة جميع أشكال الميز العنصري.

ثامنا– يجدر بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يعمل على إعادة النظر في المهام المنوطة بلجنته الخاصة المكلفة بالدفاع عن حقوق المغاربة المقيمين بالخارج في إطار فهم موسع للاختصاصات المخولة له، مع الحرص على الاهتمام بقضايا الهجرة بصفة عامة وتلك المتعلقة بالهجرة السرية واللجوء بصفة خاصة. ويتعين على المجلس أيضا أن يعمل على إنجاز دراسة في الموضوع من خلال اللجوء إلى الخبرة اللازمة.

المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان
ساحة الشهداء ص.ب. 1341، 10.001، الرباط، المغرب
الهاتف : 07 22 18/72 22 37 72 (0) 212
الفاكس : 56 68 72 37 (0) 212
الموقع الإلكتروني : www.ccdh.org.ma
البريد الإلكتروني : ccdh@menara.ma / ccdh@ccdh.org.ma